



حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة

برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة

**PREE 2017**

من المطالبة إلى التشاور

أبريل 2017

فهرس المحتويات

من أجل مقارنة جديدة لعلاقة الدولة بالمؤسسات  
أساس المنهج المتبع في هذه المرافعة  
عرض برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسات (PREE) في سطور

**الجزء الأول: بيان المؤسسة "من المطالبة إلى التشاور"**

- الاقتصاد الجزائري والتحديات الغير مسبوقة التي يواجه
- ما موقع المؤسسة الجزائرية؟
- التحديات الأربعة (4) الرئيسية الواجب مواجهتها
- كيف يمكننا مواجهة هذه التحديات؟

**الجزء الثاني: مقترحات برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة 2017 (PREE)**

**1.II. القيود التي عبرت عنها الفعاليات الاقتصادية**

**2.II. الأهداف والإجراءات المقترحة**

**المحور 1: الحوكمة و عمل الدولة**

الهدف 1: وضع رؤية اقتصادية شاملة ومشاركة

الهدف 2: تفعيل دور الأطراف الفاعلة على مستوى البيئة الاقتصادية المتوسطة و تعزيز التنسيق بينها

الهدف 3: وضع نظام للمعلومة الاقتصادية

الهدف 4: إعداد ووضع حيز التنفيذ لخطة بغية إضفاء طابع رسمي حقيقي للاقتصاد الوطني

**المحور 2: تحسين تنافسية المؤسسات**

الهدف 5: تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المؤسسات

- الهدف 6: تعزيز فرص الحصول على العقار الصناعي وتحسين تسيير المناطق الصناعية
- الهدف 7: مرافقة تطوير المؤسسات و تحسين قدرتها التنافسية
- المحور 3: تمويل النشاط الاقتصادي
- الهدف 8: تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية (BEF) لخدمة أفضل لصالح المؤسسات.
- الهدف 9: توسيع وتنويع عروض التمويل المقدمة للمؤسسات
- المحور 4: النظام الضريبي
- الهدف 10: تخفيض الضغط الضريبي و الشبه الضريبي على المؤسسات
- الهدف 11: تحسين العلاقات بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب.
- المحور 5: رأس المال البشري
- الهدف 12: تعزيز مهارات الموارد البشرية
- الهدف 13: ترقية فرص العمل
- جدول ملخص للإجراءات.

### الجزء الثالث: مرصد متابعة برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة 2017 (PREE)

المرفقات

#### من أجل مقارنة جديدة لعلاقة الدولة بالمؤسسة

إن الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو المساهمة في تعزيز التشاور بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وذلك من خلال مقارنة جديدة تنطلق "من الأسفل إلى الأعلى" بواسطة الاستماع إلى أرباب المؤسسات وعالم الاقتصاد، بغية الوصول إلى ضمان فعالية في تنفيذ القوانين و التنظيمات لكي تكون العاكسة الحقيقية لتوقعات كل الأطراف المعنية (المواطنين والدولة، والمؤسسات ...) مع توفير أحسن الظروف لتنفيذ هذه القوانين والتنظيمات لتحسين مناخ الأعمال وبعث النمو الاقتصادي.

إنها سنوات عديدة وبيئة الأعمال في الجزائر محل أحكام سلبية من قبل الفاعلين الوطنيين ووكالات التصنيف الدولية حيث صنفت في خانة البيئات التي "لا تساعد على الاستثمار والتنمية الاقتصادية".

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط أكد هشاشة الاقتصاد الجزائري، مما يلزمنا أكثر من ذي قبل للعمل سويا من أجل تحسين مناخ الأعمال الذي يشكل اليوم القضية المركزية. وعليه، فإن النمو الاقتصادي الجزائري يتطلب اليوم إعادة نظر في إستراتيجياته و من بينها تغيير مركز السحب من النفط إلى قطاع إنتاجي وطني متنوع. وأول هذه الخطوات تتمثل في جعل الإرادة السياسية والخطاب الرسمي يعاملان في اتجاه تأكيد العزم على تنويع الاقتصاد ووضع المؤسسات في قلب الإصلاحات الاقتصادية غير أن حجم الإصلاحات المنتظرة كبير يستلزم تضامنا جهود ومساهمة كل الأطراف المعنية مما يتطلب تبني نهج شامل ومفتوح، من

شأنه مواجهة تحديات التحول إلى نموذج جديد للنمو الاقتصادي.

للمساهمة في هذا الاتجاه، فإن حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE<sup>2</sup>) تعتقد جازمنا وجميع الشركاء في المشروع<sup>1</sup> على ضرورة تبني نهج شامل لجميع منتجي الثروة، وبالأخص الجهات الفاعلة المحلية والتي إن تعزز دورها ووضعت في الواجهة سيكون لها دور القاطرة.

و عليه، إذا كنا نريد أن ينضم هؤلاء الفاعلين ويندمجون في عملية الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، يجب علينا قبل كل شيء الاستماع والتشاور معهم ومع ممثليهم.

في هذا المنظور، فقد شرعت حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE<sup>2</sup>) بمعية شركائها منذ أكثر من سنتين، بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"<sup>3</sup>، بتنشيط مجموعة متكونة من الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ورؤساء المؤسسات لعشرين (20) منطقة من الوطن بغية تطوير مناخ الأعمال وتحديد إصلاحات أساسية لتطوير المؤسسة.

ولقد بدأ منشطو هذا المشروع من الوهلة الأولى بالاستماع إلى رؤساء المؤسسات في العديد من مناطق الوطن. وبعد أن تم تحديد احتياجاتهم، شرع في عمل طويل أفضى إلى اقتراح حلول مشتركة. و في الأخير، عرض مشروع التقرير على الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل (AP-OP) قبل اعتماده النهائي وبالإجماع.

الميزة التي تفردها هذا النهج لم يتمثل في كونه جاء بمقترحات جديدة لاعتبار أن الغالبية منها قد تم اقتراحها من ذي قبل، ولكنه تميز بالتشاور الواسع مع الفاعلين الاقتصاديين، ناهيك عن ممثليهم من الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل. هذه الجهات مجتمعة من (مؤسسات، جمعيات مهنية و منظمات أرباب العمل ...) عبروا اندماجهم والتزامهم ودعمهم لمقترحات الإصلاح والتي كانوا هم مصدرها الأصلي. كما أنهم سيكونون أيضا شركاء الحكومة في عملية تنفيذها في المستقبل القريب.

<sup>-1</sup> القائمة مرفقة.

<sup>-2</sup> [www.care.dz](http://www.care.dz) حلقة العمل و التفكير حول المؤسسة

<sup>-3</sup> [www.cipe.org](http://www.cipe.org) مركز المشروعات الدولية الخاصة

## المقاربة المعتمدة في هذه المرافعة

### مقاربة شاملة

ذهب الجميع (حلقة العمل والتفكير المؤسسة (CARE) وشركائها) للقاء قرابة المائتي (200) مدير مؤسسة من جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و من جميع الأحجام، جميعها رائدة في ميدانها. وقد تم الاستماع إليهم في العديد من القضايا الرئيسية التي تهم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومنها على الخصوص ما يلي:

1. ما هي المشاكل اليومية التي تواجه مؤسساتهم؟

2. ما يمنع تطوير مؤسساتهم؟

3. ما هي العقبات الرئيسية التي تعترض إنشاء المؤسسة؟

4. ما هي الإصلاحات اللازمة و الضرورية لتحسين أعمالهم؟

إثر هذه الجولة في جميع أنحاء الوطن تم جمع اقتراحات رؤساء المؤسسات، و قد تبلورت الرؤية حول السمات البارزة التالية:

- اهتمامات جميع رؤساء المؤسسات الذين تم الالتقاء بهم مشتركة تم التعبير عنها بنفس الطريق في غرب وشرق ووسط وجنوب البلاد.
- جميع رؤساء المؤسسات الذين تم الالتقاء بهم متفقون على اعتماد نهج جديد للتشاور ينطلق من "القاعدة و هي المؤسسة على المستوى المحلي إلى القمة و هي الحكومة" على أن يكون (التشاور) بطريقة تكرارية.
- رؤساء المؤسسات الذين تم الالتقاء بهم ينتظرون من السلطات العمومية تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الأساسية.

نهج واقعي

المقترحات الواردة في هذه الوثيقة تم إعدادها مع كل الفاعلين في ميدان عالم المؤسسة الجزائرية من منطلق الاهتمامات التي عبر عنها من طرف مختلف الأطراف المحلية الفاعلة في عالم المؤسسة الاقتصادية التي تمت زيارتها في المناطق العشرة من تراب الوطن. إثر عملية التشاور والخروج بالاقتراحات تم عرضها للإثراء على قطب من الخبراء والمستشارين في عالم المؤسسة. كان الهدف من هذه المقاربة الوصول إلى التأكد من جدوى وأهمية التدابير المقترحة. مشاورة واسعة

تعتبر هذه الوثيقة ثمرة لعملية تشاورية طويلة المدى تم تقاسمها مع الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل قصد إثرائها.

واليوم، و بغية حمل هذا المشروع عاليا، يتعهد تحالف مجموعة من الشركاء بغية التعريف بالمشروع و ترفيقته على المستوى المحلي والمساهمة في تنفيذه في إطار أنشطة المرصد.

برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة (PREE)، في سطور

يستوجب نجاح النموذج الجديد للنمو إلزامية وضع حيز التنفيذ لنموذج جديد للتشاور بين الدولة و المؤسسات.

يجب على الأطراف الأربعة (4) الفاعلة في عالم المؤسسة (الحكومة والإدارة والمؤسسات، والجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل) أن تعمل سويا لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات. وبذلك فإن كل طرف فاعل عليه أن يتحمل مسؤولياته في هذا الشأن. لذا فقد تم وضع حيز التنفيذ لجهاز للمتابعة والتقييم يتم تطعيمه من كل الأطراف الفاعلة.

لقد قرر الشركاء في المشروع تنظيم منهجية عرض برنامج الإصلاح الاقتصادي في جزأين:

الجزء 1: البيان وهو الوثيقة الإستراتيجية التي تقترح الرؤية والقيادة والمبادئ التي يمكن أن تكون أساسا لجميع أنشطة مرافعات المؤسسات و الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل. و عليه، فإن البيان هو وثيقة مرجعية "ثابتة" غير قابلة للتغيير قبل 3 إلى 5 سنوات.

الجزء 2: مقترحات الإصلاحات، يتم تحديثها سنويا، وتتمثل في خمس (5) محاور:

المحور 1: الحكم الراشد وعمل الدولة	
المحور 2: القدرة التنافسية للمؤسسات	
المحور 3: التمويل	
المحور 4: الجباية	
المحور 5: رأس المال البشري	

في كل محور قمنا بمعالجة:

- الإشكالية: وهي نقل وفي حقيقي للاهتمامات التي أعرب عنها الفاعلين الاقتصاديين الذين تم اللقاء بهم.
  - الأهداف التحسينية: التي تظهر الطموح وتحدد مسار الحل للإشكالية التي عبر عنها رؤساء المؤسسات.
  - الإجراءات: المقترحة والكفيلة ببلوغ الهدف المرجو؛
  - الوصف: و يتضمن الطرق والقرارات الكفيلة لتحقيق كل من الإجراءات المقترحة.
- الوثيقة بمثابة قاعدة للعمل الميداني مع المؤسسات و الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل الشريكة. والهدف هو الوصول إلي أقصى قدر من التعبئة قصد الانضمام الواسع لخارطة الطريق المقترحة.
- وأخيرا، سيتم بعث مرصد في إطار هذا المشروع تعزي له مهمة متابعة وضع حيز التنفيذ لمقترحات الإصلاحات.

## الجزء الأول: بيان المؤسسة

"من المطالبة إلي التشاور".

الاقتصاد الجزائري يمكنه أن يختار طريقا آخر.

إنه ذلك الاقتصاد الذي يرتكز في تحقيق التنمية على مؤسسات و مقاولين. ذلك الاقتصاد الذي ينفصل في بنائه عن عائدات النفط والذي يلتزم بإصلاحات عميقة، تسمح للاقتصاد الجزائري أن يحي الطموح كبير للجزائر المستقلة: "نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في خدمة كل المواطنين".

في الوقت الذي يراهن العديد من المراقبين عن تراجع، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال يحوز ينايع إحيائه: مرونة حقيقية تتجلي من وراء الميزة التنافسية الطبيعية والبني التحتية، والمتمثلة في عبقرية نسائه ورجاله التي آن الأوان لتعبئتها. لذا، يجب إعطاء معني "للعمل" الذي يجب أن يكون في قلب نموذجنا للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي.

دعونا نكون صرحاء وواضحين، إن أي حكومة لن يكون بمقدورها أن ترفع لوحدها العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري. المؤسسات و ممثليها من الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ينبغي أن تشاركوا في البناء إلى جانب الخبرة التي تحشدتها السلطات العمومية التي تتحمل دورها القيادي.

و عليه، و بعيدا عن سلسلة الإجراءات، فالواجب هو علينا استعادة الثقة المفقودة بين جميع الفاعلين

إن هذا البيان يهدف إلى اقتراح نهج جديد وشامل لمواجهة العديد من التحديات التي تتطلبها عملية الانتقال إلى نموذج جديد للنمو.

الاقتصاد الجزائري و التحديات الغير مسبوقه التي يواجهها.

إن الانخفاض في عائدات النفط الذي يرجع إلى انهيار أسعار برميل النفط والتقليص من كميات الإنتاج ومن ثم التصدير، ولد حالة من الضغط على مجموع النموذج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري. هذه الأزمة الاقتصادية الظرفية تأتي لتضاف لها مختلف المشاكل الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

إن الارتفاع في نسبة النمو الاقتصادي ( 3.9% في عام 2015) مرده أساسا لارتفاع الاستثمار العمومي حيث تمثل الاستثمارات الإدارية 50% من الاستثمارات العمومية، مقابل 10% فقط للمؤسسات العمومية والخاصة. أدى اختيار هذا النموذج من التنمية في زيادة هشاشة الاقتصاد الجزائري على حد سواء ما تعلق بالصناعة البترولية ونفقات ميزانية الدولة.

إن الانخفاض الحاد في الجباية البترولية (- 32.9% في عام 2015 وفي عام 2016 - 11 الشهر الأولي بنسبة 6% / 2015) ألحق صدمة مزدوجة عانت منها المؤسسات: (أ) انخفاض في الطلب العمومي (الذي يعتمد عليه العديد من القطاعات). (ب) القيود المتعلقة باستيراد (المعدات والمواد أولية الخام والمنتجات شبه المصنعة...).

هذه الوضعية خلقت حالة من التناقض. لقد بذلت الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة جهود تستحق الثناء في اتجاه المؤسسات وتطويرها: حوافز جبائية، وآليات الدعم والتسهيل، ومحاولات تحسين مناخ الأعمال ... وهذا ما يترجم التقدم الهام المحقق:

- النمو الاقتصادي (أكثر من 3% لسنوات عديدة)
- تحسن كبير في البنية التحتية (النقل والبنية التحتية الأساسية والإسكان والمياه والغاز...)
- ارتفاع مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ( IDH ) من 0.50 نقطة في عام 1980، ليصل إلى 0.74 نقطة عام 2016، مما يجعل الجزائر واحدة من الدول الأكثر تحسین لظروف المعيشية للمواطنين في العالم خلال السنوات الأخيرة.
- خلق فرص عمل واسعة النطاق والحد من البطالة (10.5% في سبتمبر 2016)
- النمو المتزايد لعدد المؤسسات...

ما موقع المؤسسة الجزائرية من كل ذلك؟

للفترة 2002-2013، تم إحصاء أكثر من مليون مبادرة رائدة لإنشاء مؤسسات بواسطة مختلف الأجهزة العمومية: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ( ANDI ) : 47593 مؤسسة. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ( ANSEJ ) : 278651

مؤسسة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ( CNAC ): 90625 مؤسسة. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ( ANGEM ): 530 703 مشروع. إلا أن اندماج هذه المؤسسات كان ضعيف و قد يكاد يكون منعدم في سلاسل القيمة العالمية (باستثناء حماية السلسلة).

إلا أن عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها يبقى غير كافي. ففي بداية سنة 2017، تم الإعلان أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 935.000 من جميع الأسس القانونية. وهذا يعطي نسبة ما يقرب 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة، ما يشكل نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع معايير المنطقة والبلدان ذات الدخل مماثل.

المؤسسات الصغيرة الحجم والعدد المنخفض لمعدل عدد العمال في كل مشروع. سنة 2012، 95٪ من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جدا (TPE) تشغل أقل من 9 عمال؛ ونادرا ما يتجاوز عدد عمال المؤسسات الصغيرة جدا 3 عمال. المؤسسات الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تولد فرص العمل 2.4 في المتوسط، أما جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC فيولد 2 من الوظائف، أما جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ( ANGEM ) 1.5 وظيفة. أما المؤسسات التي استفادت من مزايا الاستثمار من جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ( ANDI ) تم إنشاء متوسط 15,87 وظيفة. هذا الأداء يشير مسألة فعالية الإنفاق العام.

مشاريع ضعيفة الاندماج في محيطها. 59٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة (وهذا الاتجاه هو نفسه فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الجديدة) مقرها شمال الوطن. 31٪ هي في المضاب العليا و 8٪ فقط في الجنوب. في حين تقع 2٪ فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الكبير.

اقتصاد ضعيف التنافسية. صنفت الجزائر في المرتبة 87 في التصنيف العالمي للقدرة التنافسية للطبعة 2016/2017 (من أصل 138 بلدا) التي أعدها منتدى دافوس (DAVOS) الاقتصادي، وراء المغرب المصنفة في المرتبة (70) وتونس في المرتبة (95).

بيئة الأعمال غير الملائمة للمؤسسات. في ترتيب البنك العالمي ( 2017 Doing Business )، احتلت الجزائر المرتبة 156 (من أصل 190). بالرغم من الجهود الحقيقية التي بذلتها الجزائر في السنوات الأخيرة، مقارنة بالدول الأخرى، وتبقي بالرغم من ذلك تبقي تعاني بيئة الأعمال في الجزائر من كونها غير مواتية لإنشاء وتطوير المؤسسات. على سبيل المثال، تحتل الجزائر ترتيب وراء كل من تونس في المرتبة ( 77 ) والمغرب في المرتبة (68).

مؤسسات قليلة الابتكار. في تقرير 2016 حول مؤشر الابتكار العالمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ( WIPO )، احتلت الجزائر المرتبة 113 من أصل 128 دول العالم التي شملتها الدراسة، و بذلك رحت 13 مقعدا مقارنة بسنة 2015. على سبيل المثال، المغرب في المرتبة 72 وتونس في المرتبة 77.

مؤسسات قليلة التصدير. في عام 2016، بلغت الصادرات خارج المحروقات 1.78 مليار \$ ( 6.16٪ )، غالبيتها من المشتقات البترولية. في عام 2015، بعدما كان عدد المصدرين يقارب 500 نزل إلى اقل من 400 من بينهم 50 كانوا يحققون 97٪ من رقم الأعمال من التصدير!

ضعف كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في عام 2014، لم تستحوذ الجزائر إلا على 2 مليار دولار UDS من الاستثمار الأجنبي المباشر، ما مثل فقط 1.8٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.



بالرغم مما سبق ذكره فإن هذه المؤسسات تحوز طاقات بشرية فذة يمكنها أن تساهم في حل هذه المشاكل. اقتصاد سليم لا يمكن أن يقع على عاتق الدولة بمفردها... إن خلق الثروة في المجتمعات يجب أن يكون من طرف المؤسسات، الصغيرة منها و الكبيرة، العمومية والخاصة، المحلية والأجنبية. العمال والمسيرين والمقاولين ورجال الأعمال والمستثمرين هم مواطنون أيضا ويقع على عاتقهم واجب المساهمة في جهود تنمية البلاد.

وهذا يثير السؤال التالي: ما هي الشروط اللازمة لتمكين المؤسسات، الصغيرة والكبيرة، للعب دورها؟

#### التحديات الأربعة (4) الرئيسية الواجب رفعها

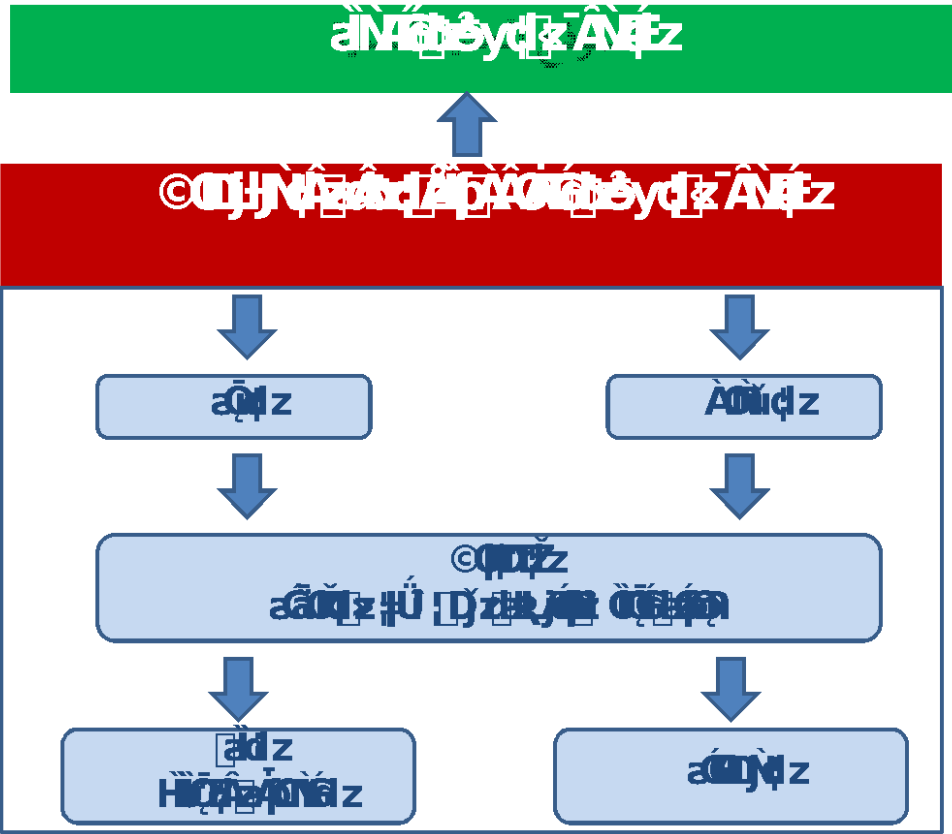
الاقتصاد الجزائري وضرورة إنجاح تنويعه. لقد بلغ نموذج اقتصاد الربيع حدوده وأصبح يهدد النموذج الاجتماعي الجزائري وتماسك الأمة. إن الانتقال إلى نموذج جديد للنمو على أساس المؤسسات التي يقع على عاتقها مواجهة التحدي المتمثل في تنويع الاقتصاد، وتحسين القدرة التنافسية لاندماجها في سلاسل القيم العالمية... مما يساعد في الحفاظ على نموذجنا الاجتماعي. ومن المهم أن نؤكد هنا على ضرورة تعزيز دور الخدمات التي يمكن أن تكون مصدرا رئيسيا من فرص العمل. إنه من غير الواقعي أن نتخيل التنمية الصناعية دون تطوير جودة الخدمة.

لمواجهة تحدي تنويع الاقتصاد، فإن جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة والمؤسسات والإدارة،...) يجب أن يعملوا مجتمعين لمواجهة التحديات الأربعة التالية:

1. إعادة النظر في دور الحكومة وتحسين الحكم الراشد؛
2. التحسن السريع لبيئة الأعمال لتمكين إنشاء المؤسسات وتطويرها، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصنة تسييرها، وتنمية الابتكار والتحول الرقمي، وزيادة الاندماج في سلاسل القيم الإقليمية والعالمية، وإبراز عدد كافي من المؤسسات ذات الحجم المتوسط القادرة على كسب معركة التنافسية على الصعيد الدولي، وتطوير الصادرات خارج المحروقات ولعب دور القاطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها أن تكون مرتبطة معها.
4. تحسين تأهيل الموارد البشرية من خلال إصلاحات عميقة لنوعية التعليم على جميع المستويات، والتكوين المهني، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل للخريجين.

كيف يمكن رفع هذه التحديات؟

إن رهان نجاح النموذج الجديد للنمو يتطلب تنفيذ نموذج جديد من التعاون بين الدولة ومؤسسات.



ما وراء الحلول المقترحة يجب أن يعاد النظر في الظروف التي تؤدي إلى الممارسة والإشراف وتأطير الأنشطة الاقتصادية.

الهدف الأول من هذا البيان هو "تعزيز ثقافة جديدة للشراكة بين الدولة و المؤسسات". وهذا يتطلب الثقة الحقيقية في المؤسسة وتعزيز أسلوب جديد للتشاور يشمل جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة والإدارات المركزية والمحلية، والمؤسسات، والجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، والنقابات).

النهج الذي نقتح يهدف إلى تعبئة بطريقة منسقة، كل الموارد والخبرات المتاحة على مستوى كل الأطراف الفاعلة و التي بواسطة التزامها سيسمح لنا أثناء مرحلة تقييم السياسات التي تم تنفيذها من ترقية الاستثمار والمؤسسات في الجزائر.

الحلول المقترحة في هذه الوثيقة تعتبر نتيجة لمشاورات مكثفة مع المؤسسات وممثليها من الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل. والخطوة الأخيرة تتمثل في عرض هذه الوثيقة التي تشكل ثمرت لهذا التشاور على السلطات العمومية.

بذلك ستكون لدينا خريطة الطريق التي سوف تشمل "التزامات" كل الأطراف الفاعلة:



هذا النهج من "أسفله إلى أعلاه" يضمن لنا جدوى التدابير المقترحة وانخراط كل الأطراف الفاعلة، لتنفيذ خارطة الطريق المجمع عليها.

وأخيراً، يتعهد رعاة المشروع على إنشاء مرصد لمتابعة وتنفيذ الإجراءات المقترحة.

## الجزء الثاني: مقترحات برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة - PREE - 2017

### 1.1 القيود التي عبرت عنها الفعاليات الاقتصادية

أفضى التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين من حصر ومعرفة أحسن للقيود التي تواجهها المؤسسات يوميا.

الإشكاليات الرئيسية التي أثرت، سواء من قبل رؤساء المؤسسات الذين تم الالتقاء بهم و الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل التي تمت استشارتهم يمكن تقسيمها إلى خمسة (05) محاور على النحو التالي:

### المحور 1: الحكم الراشد وعمل الدولة

- البطء في تنفيذ الإصلاحات الضرورية؛
- التعتيم في الحوار (عدم التشاور في الأصل، الرزامة غير معلنة، قائمة حصرية من المشاركين، الخ)؛
- عدم وجود رؤية حول الاقتصاد الكلي.
- ضعف أدوات التخطيط واتخاذ القرار.
- عدم الاستقرار القانوني والتنظيمي؛
- عظم وزن البيروقراطية والعقبات الإدارية؛
- ضعف دور السلطات المحلية والمنتخبون في إدارة التنمية المحلية؛
- صعوبات مرافقة وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة الاقتصاد الموازي؛

### المحور 2: تنافسية المؤسسات

- انعدام الثقة تجاه المؤسسة.
- عدم مشاركة المؤسسة بالشكل الكاف في إعداد السياسات الاقتصادية؛
- الصعوبات والتأخير في الحصول على العديد من الوثائق الإدارية؛
- التعتيم والصعوبات في منح العقار الصناعي.
- محدودية طريقة الإدارة الحالية للمناطق الصناعية؛
- الفشل و/أو عدم فعالية تدابير وآليات المرافقة من أجل تطوير جوهري للمؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية؛
- المشتريات العامة لا تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا قليلا.
- ثقل جهاز تسيير التجارة الخارجية.

### المحور 3: التمويل

- عدم كفاية العرض التمويلي؛
- جمود القواعد الاحترازية وتثبيط الإجراءات الإدارية؛

- عروض التمويل غير ملائمة.

#### المحور 4: الجباية

- العبء الضريبي الثقيل الذي يقع حصريا على المساهمين الوحيدين (المؤسسات والعمال) لا يشجع الشفافية على الائتمان؛
- بطأ الإجراءات الضريبية

#### المحور 5: رأس المال البشري

- ضعف مؤهلات خريجي التعليم العالي والتكوين المهني؛
- ضعف إجراءات تعزيز فرص العمل.

### 2.II الأهداف والتدابير المقترحة

على ضوء التبادلات المستوحات من التشاور العميق مع الفاعلين الاقتصاديين وممثليهم (الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل)، فإن الجزء الثالث من هذه الوثيقة يمثل الخطوط العريضة للإشكاليات التي أثيرت سابقا والحلول الممكنة لرفعها.

في كل محور للتحسين، قمنا بعرض:

- الإشكالية: عبارة عن سرد للمطالب التي أعرب عنها الفاعلين الاقتصاديين الذين تم الالتقاء بهم.
- الأهداف التحسينية: تظهر الطموح وتحدد مسار لحل المشكلة التي عبر عنها رؤساء المؤسسات
- مقترحات عملية لتحقيق الهدف المرجو؛
- الوصف: السبل والقرارات الرامية لتحقيق كل من التدابير المقترحة.

## المحور 1: الحكم الراشد وعمل الدولة

الهدف 1: تسطير رؤية اقتصادية شاملة ومشاركة

### الإشكالية

- النموذج الاقتصادي الحالي اعتمد لحد الآن وبشكل رئيسي على عائدات النفط والإنفاق العام؛
- عدم وجود رؤية استراتيجية على المدى الطويل، محمولة من طرف كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية و تم حشدها حول مشروع مشترك/يخضى بالإجماع؛
- الرؤى القصيرة الأجل منحت قوة غير متناسقة للبيروقراطية التي تعوق تنمية الاقتصاد والأعمال.
- البطء في تنفيذ الإصلاحات وقرارات الثلاثية؛
- رؤية ضعيفة للأقطاب الإقليمية لأجل تنمية متكاملة.
- عدم وضوح الرؤية بخصوص تطوير طموحات حول القطاعات التنافسية.
- هيمنة النهج الإدارية في خيارات التكامل الاقتصادي والصناعي؛
- عدم وجود تقارب بين الرؤى القطاعية و/أو التكامل الإقليمي وتخصيص الموارد العامة والبنكية.
- ضعف التنسيق في تطبيق القوانين على المستوى المحلي؛

### الإجراءات:

هيكلية وتنظيم حوار اقتصادي واجتماعي شاملين	الإجراء 1
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضبط رزنامة وبرامج مسبق للمشاورات.</li> <li>- وضع قائمة شاملة لجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من حيث التمثيل (عمومي/خاص، مؤسسة صغيرة، متوسطة، كبيرة) وكل قطاعات النشاط؛</li> <li>- إدراج ضمن قائمة الشركاء المنظمات المهنية؛</li> <li>- تبادل وتعميم وثائق المشاريع الموضوعية للتفكير قبل الاجتماعات مثلا قبل اجتماع الثلاثية.</li> <li>- نشر وتعميم قرارات الاجتماعات. قرارات اجتماعات الثلاثية مثلا.</li> <li>- إنشاء لجنة تمثيلية لمراقبة وضمان تنفيذ القرارات.</li> <li>- إشراك القطاع الخاص في إعداد القوانين واللوائح ذات الأثر الاقتصادي؛</li> <li>- نشر مشاريع القوانين واللوائح ذات الأثر الاقتصادي.</li> <li>- إشراك بفعالية الإدارة في تنفيذ القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها بتوافق الآراء؛</li> <li>- تقييم الإجراءات ونشر تقارير التقييم.</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز روح الحوار مع السلطات العمومية؛</li> <li>- أخذ زمام المبادرة لاقتراح حلول من العاملين في الميدان</li> <li>- لعب دور المراقب من أرض الواقع وتنفيذ القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها بتوافق الآراء؛</li> <li>- تشجيع الأفكار/المقترحات التي تم الاتفاقات حولها مع السلطات العمومية.</li> </ul>	<p>الوصف</p>
	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017 - الفصل الثالث 2018	تاريخ التنفيذ
تصميم نموذج للنمو تشاوري ومستدام وملائم للسياسات العمومية وفقا لذلك	الإجراء 2
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد هدف النمو الاقتصادي خارج المحروقات على أن لا تقل مدته عن 10 سنوات ووضع أهداف وسيطة تراجعية.</li> <li>- تحديد القطاعات الاستراتيجية الواجب ترقيتها من خلال وضع نظام الحوافز.</li> <li>- تحديد من بين تلك القطاعات الاستراتيجية من ترغب الدولة الاحتفاظ بدورها فيها كمساهم.</li> <li>- دعم تطوير المؤسسات القاطرة في القطاعات الاستراتيجية من خلال حوافز محددة.</li> <li>- تحديد المناطق/الجهات الاقتصادية الواجب ترقيتها بالتناسق مع السياسات القطاعية؛</li> <li>- تعزيز إنشاء التكتلات في فروع النشاط clusters؛</li> <li>- ضبط الإجراءات التحفيزية للحفاظ أو لزيادة الاستثمار (على سبيل المثال: تسهيل الحصول على العقار الصناعي، والتدابير الضريبية المواتية، امتياز الحصول على التمويل، الخ)؛</li> <li>- تحديد أهداف في مجال الأمن الغذائي والأمن الطاقوي.</li> <li>- تحديد هدف للصادرات خارج المحروقات (على سبيل المثال، 10 مليار \$ للتحقيق في غضون خمس (5)</li> </ul>	<p>الوصف</p>

<p>إلى سبعة (7) سنوات و 20 مليار دولار بعد عشرة (10) أو اثني عشر (12) عاما ؛</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع وتنفيذ برنامج وطني لترقية فروع النشاطات الواعدة المستقبلية (مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات، الخ)؛</li> <li>- استبدال سياسة دعم الأسعار بآلية أكثر عدلا في اتجاه الفئات الاجتماعية المحرومة فقط (على سبيل المثال: التحولات الاقتصادية الموجهة)؛</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم جميع قطاعات النشاط ضمن جمعيات مهنية و/أو فروع داخل منظمة مهنية.</li> <li>- تطوير العضوية لتحسين الصفة التمثيلية للجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل</li> <li>- مراقبة السياسات العمومية القطاعية؛</li> <li>- وضع استراتيجية لتطوير فروعها وتقاسمها مع السلطات العمومية؛</li> <li>- تقريبها أكثر من أعضائها من أجل صقل معرفتهم بصعوبات "الميدان" الذي ينشطون فيه ونقلهم بانتظام إلى السلطات العمومية.</li> <li>- القيام بانتظام بدراسات وتحليلات حول مختلف قطاعات النشاط ومشاركتها مع مراكز القرار؛</li> <li>- وضع بنك للمعلومات التوثيقية المحدثة التي يمكن أن تكون بمثابة أداة لصنع القرار الاقتصادي؛</li> </ul> <p>هياكل الدعم</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- توجيه جهود هياكل الدعم، و بصفة أولية في اتجاه القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية؛</li> <li>- تطوير الاستشارة و الخبرة في قطاعات النشاطات ومراقبة برامج تطوير قدرات الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل</li> </ul> <p>مؤسسات التعليم العالي والبحث والتكوين</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تكييف المناهج الدراسية مع احتياجات القطاعات الاقتصادية بواسطة تنصيب فرق عمل مختلطة (الجامعات/مؤسسات التكوين مع ممثلي الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل حسب القطاع)</li> <li>- تكريس غالبية برامج البحث (60٪ مثلا) لوضع حلول لتطوير الصناعة والابتكار.</li> </ul> <p>المؤسسات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- لكل المؤسسات المتوسطة الحجم والمؤسسات الكبيرة ضرورة أن تلتزم تطوير برامج شراكة متعددة السنوات مع مركز التكوين المهنية والجامعات ومراكز البحث.</li> </ul>	<p>المشرف على التنفيذ</p> <p>تاريخ التنفيذ</p>
<p>السلطات العمومية- الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين</p>	<p>الفصل الثالث 2017- الفصل الأول 2019.</p>
<p>الفصل الثالث 2017- الفصل الأول 2019.</p>	<p>الفصل الثالث 2017- الفصل الأول 2019.</p>



توحيد تفسير النصوص القانونية وتعميم عملية تنفيذها على مستوى ربوع الوطن	الإجراء 3
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم لقاءات إرشادية حول نصوص القوانين مع ممثلي الإدارات المحلية التابعة لوصاية الإدارة المركزية؛</li> <li>- نشر مذكرات تفسيرية للقوانين والتشريعات التي لها علاقة مع ممثلي الإدارات المحلية التابعة لوصاية الإدارة المركزية؛</li> <li>- تقليل آجال الرد حول إنشغالات المتعاملين في حالة الاختلاف في تفسير القانون مع الإدارة المحلية؛</li> <li>- وضع خط أحضر لتلقي شكاوى المتعاملين الناتجة عن تفسير و/أو سوء استخدام النصوص القانونية؛</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم تعميم فهم النصوص القانونية بين أعضائها بمضاعفة الاجتماعات حول هذا الموضوع.</li> <li>- وضع جهاز لليقظة التنظيمية متوفر على مستوى مواقعها في شبكة الإنترنت.</li> <li>- تقديم المساعدة لأعضائها في فهم وتفسير نصوص القوانين التي تنظم أنشطتها؛</li> <li>- التدخل على مستوى الإدارات المختصة في حال الاختلاف في تفسير النصوص القانونية.</li> </ul>	الوصف
	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017- الفصل الثاني 2018.	تاريخ التنفيذ

تطوير جهاز وإجراءات العدالة المتعلقة بالمسؤولية المدنية والجنائية للمؤسسة	الإجراء 4
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد وتوزيع دليل لفائدة الفاعلين الاقتصاديين لتعميم فهم المسؤولية المدنية والجنائية والعقوبات التبعية.</li> <li>- الأخذ بالحسبان التكوين الجديد للمشهد الاقتصادي وتكييف التشريع وفقا لذلك (مثل القانون التجاري، قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العمل، الخ)؛</li> <li>- تقليل وقت معالجة قضايا الشؤون التجارية وتفضيل عقوبة الغرامة المالية عن السجن؛</li> <li>- التماس، إلا إذا لزم الأمر، في حضور مسير المؤسسة في المحكمة؛</li> <li>- تعميم قبول تمثيل محامي المؤسسة أو موظف عنها.</li> <li>- تكريس مبدأ المسؤولية الجنائية للشخصية المعنوية وليس للشخصية الطبيعية بالنسبة لمن يمثلونها؛</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر وتعميم بين أعضائها مفهوم المسؤولية الجنائية والمدنية التي يخضعون لها.</li> <li>- الدعوة إلى تحسين الإجراءات القانونية؛</li> <li>- وضع في خدمة أفرادها الخدمات الاستشارية القانونية.</li> </ul>	الوصف
	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017- الفصل الثالث 2018	تاريخ التنفيذ

المهدف 2: تعزيز دور الفاعلين على مستوى الاقتصاد المتوسط وتعزيز التنسيق فيما بينهم

### الإشكالية:

- المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي لا تشارك بما فيه الكفاية في النشاط الاقتصادي.
- دور الدولة التنظيمي غير متحملة بالكامل؛
- الجهاز المؤسسي الذي يحكم الاقتصاد يستوجب إعادة بنائه أو تعزيزه حسب الاقتضاء.
- غياب التنسيق و تأزر السياسات التنظيمية للمتدخلين على مستوى الاقتصاد المتوسط.
- الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل تلبى جزء من احتياجات المؤسسات.
- عدد الجمعيات المهنية ضعيف جدا وتجمع بعض الفروع الاقتصادية قليل.

### الإجراءات:

الإجراء 5	إعادة النظر في طريقة تسيير غرف التجارة و الصناعة
الوصف	الدولة: - إعادة النظر وملائمة قانونها الأساسي. - مراجعة تمويل أنشطتها لمزيد من الاستقلالية المالية. - التوسع في إدارة المحافظ الخاصة بهم (على سبيل المثال يعهد لهم إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، ومناطق الموانئ ومناطق المطارات، الخ)؛ المؤسسات: - الانضمام النشط لغرف التجارة والصناعة
المشرف على التنفيذ	وزارة التجارة-غرف التجارة و الصناعة
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2018

التدبير 6	تقوية التفاعل بين المؤسسة والهيكل المؤسسية ذات الطابع الاقتصادي
الوصف	الدولة: - تقنين التمثيل التجاري لجميع المؤسسات لدي الهيئات وغيرها من المنظمات ذات البعد الاقتصادي (على سبيل المثال: مجلس المنافسة، لجنة الصفقات العمومية، والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، والموانئ، واللجان الطعن لدي الضائب، الخ)؛ - إعطاء مقعد للمؤسسات في مجالس إدارة الجامعات والمدارس الكبرى. - تأسيس بوضع حيز التنفيذ لوسيط وطني مسؤول عن العلاقة بين السلطات الاقتصادية والمؤسسة. المؤسسات: - قيام المؤسسة بكل ما يترتب عن تمثيلها من دور في المنظمات والهيئات ذات الطابع الاقتصادي؛ - الانخراط الفعلي وربط جسور التعاون والتقارب من مراكز البحوث الجامعية والمدارس الكبرى.
المشرف على التنفيذ	هيئات الوصاية

الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2018.	تاريخ التنفيذ
<p style="text-align: center;"><b>تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وتعزيز قدراتها.</b></p> <p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التخفيف من محتويات الملف الإداري لمسيرى المؤسسات لإنشاء الجمعيات المهنية الوطنية؛</li> <li>- تقليص مدة الرد على طلبات الاعتماد من طرف وزارة الداخلية إلى 30 يوما فقط،</li> <li>- توسيع أجهزة التوظيف الحالية لتشمل الجمعيات المهنية من أجل تقويتها بالموارد البشرية اللازمة للقيام بأنشطتها؛</li> <li>- إلغاء إجبارية توطين الحساب البنكي للجمعية لدى البنوك العمومية فقط.</li> <li>- توفير المقرات لفائدة الهياكل الوسيطة (مراكز التسهيل، وغرف التجارة، الخ) لتستوعب، عند البدء، مقر الجمعية المهنية.</li> <li>- اشتراط الاستفادة من التحفيزات العمومية بضرورة الإنخراط في جمعية مهنية أو منظمة لأرباب العمل.</li> </ul> <p>هياكل الدعم:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إطلاق دراسة حول الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل هدفها تقصى الصعوبات التي تعاني منها ومعرفة إحتياجاتها و من ثم إطلاق برامج لدعم تطوير قدراتها؛</li> <li>- تنظيم برنامج تدريبي/ تأهيلي لفائدة مكاتب الدراسات والاستشارة المختارة قصد مرافقة الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل.</li> <li>- نشر وتوزيع دليل تسيير وتطوير الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل.</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم تبادل الخبرات بين الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل.</li> <li>- الإلتزام في مخطط الأنشطة المعتمد بضم برنامج لتطوير القدرات؛</li> <li>- إنجاز مهامها بكل تفاني وتلبية إحتياجات أعضائها؛</li> <li>- تحسين حوكمة الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التعبئة من أجل إنشاء/وتطوير منظماتهم المهنية؛</li> <li>- الانخراط في منظمات أرباب العمل و النضال من أجل تحسين حوكمتها؛</li> <li>- المشاركة الفاعلة في أنشطة الجمعيات و/أو منظمات أرباب العمل التي ينتمون إليها.</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>الإجراء 7</b></p>
<p>وزارة الداخلية-وزارة الصناعة-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-برنامج دعم الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل</p>	<p>المشرف على التنفيذ</p>
<p>الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019</p>	<p>تاريخ التنفيذ</p>

- قلة الوعي بواقع نسيج المؤسسات في الجزائر و على وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- صعوبة في فهم احتياجاتهم وإمكاناتهم، وبالتالي تصميم استراتيجيات للتنمية المستدامة؛
- ضعف موائمة السياسات الاقتصادية للواقع،
- ضعف التقييم/والتقويم للسياسات الاقتصادية لغياب المؤشرات،
- تقييم منخفض / تقييم السياسات الاقتصادية في غياب مؤشرات محضرة مسبقا.
- صعوبة وصول الفاعلين الاقتصاديين للمعلومات اللازمة المرتبطة بأنشطتهم، بما في ذلك تلك التي تكتسي إجبارية النشر ...

الإجراءات:

التدبير 8	إعداد خارطة لنسيج المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها
الوصف	الدولة: - وضع مرجعية واحدة لتعريف مختلف أشكال المؤسسات؛ - دراسة مختلف البيانات الشخصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأشكالها وخصائصها المختلفة. - دراسة العدد والتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - دراسة التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المشرف على التنفيذ	الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل: - جمع المعلومات اللازمة من لدن أعضائها والتعاون مع السلطات العمومية للتزويد بالمعلومات الضرورية.
المشرف على التنفيذ	المركز الوطني للإحصاء- الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإقتصادي- الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017- الفصل الرابع 2018

الإجراء 9	وضع حيز التنفيذ لمرصد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
الوصف	الدولة: - تحديد وضبط العناصر المكونة للمرصد ومهامه (على سبيل المثال: مهمة المراقبة، مهمة التحليل، مهمة ضبط التوصيات الخ)؛ - وضع مخطط وتنظيم التمويل بالبيانات الاقتصادية؛ - ضبط الجهات المعنية بالتمويل بالبيانات الاقتصادية. - ضبط المؤشرات الواجب إبرازها والكفيلة بتحفيز عملية اتخاذ القرار؛ - رقمنة قاعدة البيانات؛ - تعميم نشر المعلومات منها العامة/التحليلية/الإحصائية وجعلها مفتوحة (مثل الولوج إلى الإنترنت)؛ الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل: - جمع المعلومات اللازمة المتوفرة لدى أعضائها والعمل مع السلطات العمومية من أجل تزويدها بما.
المشرف على التنفيذ	الهيئات والمنظمات ذات الطابع الإقتصادي- الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل

## الهدف 4: وضع وتنفيذ خطة إضفاء الطابع الرسمي لاقتصاد حقيقي

## الإشكالية:

- القطاع الاقتصادي الغير رسمي مصدر للمنافسة غير عادلة التي تؤثر على المؤسسات.
- القطاع الاقتصادي الغير رسمي ينخر النمو الاقتصادي؛
- القطاع الاقتصادي الغير رسمي يعزز انعدام الأمن الوظيفي وعدم وجود غطاء للتأمين الاجتماعي؛
- الخسارة الكبيرة الراجعة لفجوة التهرب الضريبي والجبايي.
- مخاطر القطاع الاقتصادي غير الرسمي من حيث النظافة والسلامة الصحية.
- مستوى المساهمات الضريبية و الجبايية الباهظة وأعباء صاحب العمل هو عقبة أمام إضفاء الطابع الرسمي على قطاعات كاملة من الاقتصاد.

## الإجراءات:

الإجراء 10	إعادة النظر في النهج بخصوص الأنشطة الغير رسمية
الوصف	<p>دولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إجراء تحليل معمق ودقيق حول وزن القطاع الاقتصادي الغير رسمي ، مشتقاته، وتأثيره على الاقتصاد؛</li> <li>- تحديد القطاعات الأكثر تضررا من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية؛</li> <li>- وضع حجج للإقناع (عناصر خطاب ملائمة) لجذب القطاع الاقتصادي غير الرسمي للاندماج.</li> <li>- اعتماد مقارنة تحفيزية تشاركية وشاملة لكل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد؛</li> <li>- تكليف الهياكل الوسيطة (الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ، وغرف التجارة، وغيرها) لإجراء حوار مع القطاع الاقتصادي غير الرسمي؛</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز الحوار مع أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير رسمية، بما في ذلك أنشطة التوزيع؛</li> <li>- تقديم دعمهم من خلال رغبتهم في إضفاء الطابع الرسمي على الجهات الفاعلة غير الرسمية؛</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التأثير على علاقاتها التجارية، من المنبع إلي المصب، لإضفاء الطابع الرسمي على سلسلة قيم بأكملها (على سبيل المثال إجبار الوثائق الإدارية، والفواتير، وطلب تتبع المدفوعات، الخ)؛</li> </ul>
المشرف على التنفيذ	السلطات العمومية-الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل-المؤسسات
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019

وضع سياسة لإدماج القطاع المنتج الغير الرسمي	الإجراء 11
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إطلاق حملة وطنية لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الاقتصادي المنتج.</li> <li>- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات.</li> <li>- رقمنة عملية التسجيل في السجل التجاري.</li> <li>- ترتيب أسواق الجملة وقنوات التوزيع؛</li> <li>- تبسيط الإجراءات الضريبية وتخفيض العبء الضريبي (انظر مقترحات محور الجباية)؛</li> <li>- خفض تكلفة الخدمات البنكية للمعاملات التجارية؛</li> <li>- ضبط تدابير لجذب المدخرات غير الرسمية؛</li> <li>- إطلاق برنامج تكويني لموظفي إدارة الضرائب والجمارك وإدارة التجارة ...</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المضاعفة المستمرة لامتنال الالتزامات التي تقع عليها.</li> <li>- عدم اللجوء إلى مقدمي الخدمات التي يكون نشاطها غير رسمي.</li> </ul>	<p>الوصف</p>
المركز الوطني للسجل التجاري-وزارة المالية-المؤسسات البنكية	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2020	تاريخ التنفيذ

وضع سياسة لإدماج الأشخاص الذين ينشطون في القطاع الاقتصادي الرسمي	الإجراء 12
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- خفض تكلفة أعباء مساهمات أرباب العمل مع الحفاظ على حقوق العمال.</li> <li>- تسهيل عملية التصريح بالعمال واشتراكات الضمان الاجتماعي ودفع الضرائب.</li> <li>- تمكين وإعطاء القيمة لمزايا العمل الرسمي من خلال (الحصول على برامج الدعم، والحصول على التكوين وبرامج إعادة الرسكلة، الخ)؛</li> <li>- عصرنه عمل مفتشيات العمل لجعلها أكثر إنصافا فيما يتعلق بالمؤسسات.</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الامتنال لالتزامات لقانون العمل.</li> </ul>	<p>الوصف</p>
وزارة المالية-وزارة العمل	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الأول 2019	تاريخ التنفيذ

تقوية التنافس الشريف ما بين المؤسسات	الإجراء 13
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حذف الإجراءات التمييزية على حساب المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية في كل النصوص القانونية، والتنظيمية: القانون التجاري، قانون الصفقات العمومية، قانون العمل والضمان الاجتماعي، قانون المنافسة، قانون الضرائب، قانون الجباية، القانون حول البيئة وقانون النشاط التجاري. جميع هذه النصوص وأحكامها تطبق من طرف الأشخاص المعنوية والطبيعية التجارية لإلغاء التمييز بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.</li> <li>- السماح للمؤسسات العمومية الاستفادة من تمويل القطاع المالي الخاص و بالخصوص عندما تعرض البنوك الخاصة شروط أفضل.</li> <li>- البعد عن شيطنة المؤسسة الخاصة والمقاولون الخواص في الخطابات والمناسبات العمومية.</li> <li>- تطبيق المراقبة الضريبية على المؤسسات العمومية بنفس النمط الذي تطبق على المؤسسات الخاصة.</li> <li>- كما هو مسموح للإداريين لدى المؤسسات العمومية الإقتصادية تعميم إنخراط إداريي المؤسسات الخاصة في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية CNAS (والتي ترغب في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS).</li> <li>- عدم تمييز المؤسسات الخاصة عند عقد الشراكات العمومية.</li> <li>- تحاشي تمييز المؤسسات الخاصة عند منح الصفقات العمومية.</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تفادي كل تمييز اتجاه المؤسسات الخاصة في إطار الصفقات التي ترسلها المؤسسات العمومية والتي غالبا ما تفضل إختيار مؤسسات عمومية على حساب مصلحتها الإقتصادية.</li> </ul> <p>وسائل الاعلام:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إلغاء كل إجراء تمييزي اتجاه المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية (مثلا: عدم ذكر أسماء المؤسسات الخاصة بحجة الدعاية في حين أنها تفعلها للمؤسسات العمومية.</li> </ul>	<p>الوصف</p>
<p>وزارة التجارة- وزارة المالية-وزارة العمل</p>	<p>المشرف على التنفيذ</p>
<p>الفصل الرابع 2017-الفصل الأول 2019</p>	<p>تاريخ التنفيذ</p>

محور 2: الأداء وتنافسية المؤسسات

الإشكالية:

- استمرار ممارسات الاقتصاد الموجه على جميع المستويات (إنشاء المؤسسات، والحصول على العقار الصناعي والحصول على التمويل البنكي، والتصدير والتخليص الجمركي للبضائع، ودفع الضرائب، الخ)؛
- وزن لا يطاق من العقوبات الإدارية؛
- تعقد وثقل الملفات الإدارية؛
- السلطة الكبيرة للبيروقراطية تعوق تطور الاقتصاد والمؤسسات والتي تخضعها لمنطقها فقط.
- الممارسات البيروقراطية تشجع الهروب إلى الأنشطة الغير رسمية؛
- البيروقراطية تشجع التعقيم والفساد؛
- البيروقراطية تشجع الممارسات غير العادلة والاحتيال والتهرب من دفع الضرائب.
- الغالبية العظمى من المعوقات التي تواجهها المؤسسات لا تجد حلا على المستوى المحلي؛
- غالبية المفاصل الفاعلة والمتدخلة في تسيير الاقتصاد لا تزال مركزية.
- المركزية تكبح التنمية المحلية؛
- السلطات المحلية، بما في ذلك البلديات، لا تملك الموارد اللازمة لمجابهة صلاحياتها الاقتصادية.
- فشل المجموعات المحلية من ترقية أراضيها وجذب الاستثمار.
- المتطلبات الحالية للوصول إلى الصفقات العمومية غير مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن الفرص التي تتيحها الصفقات العمومية تستفيد منها بشكل رئيسي الجمعات الكبرى، سواء كانت محلية أو أجنبية.
- الآلية الحالية للحصول على الصفقات العمومية معقدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- النظام الحالي لا يبرز الممارسات الشفافة بما فيه كفاية.
- تكلفة المشاركة في مناقصات الصفقات العمومية مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإجراءات:

جعل العلاقة بين الإدارة و الفاعلين الاقتصاديين أكثر مرونة

الإجراء 14



الوصف	الدولة: - التقليل من عدد الخطوات اللازمة لتسجيل وإنشاء المؤسسات؛ - التقليل من آجال الحصول على بعض الوثائق والتراخيص الإدارية (مثل شهادة استغلال الوحدات الصناعية، وشهادة الملكية، وتقييم الممتلكات العقارية، وترخيص استيراد واستخدام المنتجات الحساسة ، الخ)؛ - وضع مواعيد محددة للرد على الوثائق الإدارية الرئيسية (مثل البطاقة الضريبية، السجل التجاري، الخ) - تحقيق "برنامج الحكومة الإلكترونية" فيما يتعلق بالوثائق الإدارية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية التي يمكن الوصول إليها دون الحضور الجسدي للمعني. - إنشاء شبك وحيد للحصول على المشورة والدعم لرواد و حاملي المشاريع لأول مرة، لتكون الخدمة موحدة و محيطة بجميع الاختصاصات (مثل خدمات السجل التجاري، الغرفة التجارية والصناعية وغرف الحرف، ومصالح الضريبية، الخ)؛ - ربط مختلف الإدارات مع قاعدة البيانات الرقمية لإنهاء زيف تقديم الملفات الإدارية الزائدة عن الحاجة، - مراجعة القانون التجاري وجعله يتماشى والواقع الاقتصادي (مثل الأشكال القانونية للمؤسسات، قانون التأمينات، ونظام الإفلاس والتسوية القضائية، الخ)؛
المشرف على التنفيذ	الهيئات ذات الطابع الإداري (التجارة-الصناعة)-وزارة الداخلية-المركز الوطني للسجل التجاري
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017 - الفصل الثالث 2018

الإجراء 15	تسريع وتيرة لامركزية الإدارة
الوصف	الدولة: - إنشاء نسق إقليمي لكل الإدارات الاقتصادية وتحميلها المسؤولية حول التنمية الإقليمية؛ - إعطاء الإدارات الاقتصادية الإقليمية الصلاحيات الحقيقية التي لا تتطلب اللجوء إلى الإدارة المركزية. - نشر توجيهات الإدارات المركزية إلى الإدارات الاقتصادية الإقليمية؛ - السهر على ترجمة توجيهات الإدارات المركزية على المستوى الإقليمي؛
المشرف على التنفيذ	الهيئات ذات الطابع الاقتصادي
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017 - الفصل الثالث 2019

الإجراء 16	تحسين تدخل المجموعات المحلية والهيئات المنتخبة
الوصف	الدولة:

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكوين ممثلي المجموعات المحلية والمنتخبين المحليين على أبعديات الضرورات الاقتصادية؛</li> <li>- تعزيز قدرات الجماعات المحلية؛</li> <li>- مراجعة دور ومسؤولية المنتخبين المحليين في المسائل الاقتصادية.</li> <li>- مراجعة دور ومهام المجموعات المحلية؛</li> <li>- إعطاء الأولوية للحوار والتشاور مع الممثلين المحليين قبل أي سياسة عامة اقتصادية و/أو اجتماعية.</li> </ul>	
المشرف على التنفيذ	وزارة الداخلية-وزارة التجارة-وزارة الصناعة
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019

الإجراء 17	تبسيط إجراءات مشاركة المؤسسات في مناقصات الصفقات العمومية
الوصف	<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- خفض من مبلغ الضمان المالي المفروض على الصفقات؛</li> <li>- إنشاء آلية للضمان المالي للمؤسسات الضعيفة القدرة المالية (على سبيل المثال التعاضدية التي تأتي من مساهمات الدولة والمساهمات الطوعية للمؤسسات المنخرطة فيها)؛</li> <li>- تيسير شروط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الانضمام معاً لتحقيق الصفقات العمومية</li> <li>- تقليل عدد الوثائق الإدارية المطلوبة؛</li> <li>- طلب الوثائق الإدارية فقط عند منح الصفقة. ولتقديم العرض ينبغي أن تكون رسالة التزام فقط؛</li> <li>- الحد من نطاق جرائم التداول من الداخل (Délit d'initié) والرشوة؛</li> <li>- التقليل من السلطة التقديرية للدولة.</li> <li>- النشر وبشكل منتظم قائمة المستفيدين من الصفقات الممنوحة وتفصيل أوراق ملف عروضهم</li> <li>- جعل إلزامية دفع مستحقات المؤسسات على الإدارات و المؤسسات العمومية في مدة لا تتجاوز 30 يوماً.</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- احترام الالتزامات المقدمة خلال تقديم العروض وأن تكون قادرة على تقديم الملفات الإدارية إذا منحت الصفقة؛</li> <li>- التنظيم في شكل مجموعات لتقديم العروض والمشاركة في الصفقات العمومية.</li> </ul>
المشرف على التنفيذ	المؤسسات العمومية الكبرى الآمرة
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2018

الهدف 6: تعزيز فرص الحصول على العقار الصناعي وتحسين تسيير المناطق الصناعية

## الإشكالية:

- الحصول على العقار الصناعي يشكل عقبة حقيقية لتطوير الاستثمار؛
- نظام منح العقار يفتقر إلى الشفافية ولا يستجيب دائما إلى المنطق الاقتصادي؛
- إدارة المناطق الصناعية غير مرضية بالنسبة للمؤسسات.
- إدارة المناطق الصناعية لا تشجع الاستثمار.

## الإجراءات:

إعادة النظر في نمط تسيير وتوزيع المناطق الصناعية	الإجراء 18
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء مناطق صناعية جديدة (على سبيل المثال: على طول الطريق السريع الشرق-الغرب)؛</li> <li>- تخصيص مناطق صناعية حسب أنواع الأنشطة قصد تعزيز التكامل من المنبع (على سبيل المثال منبع الزراعي مع الصناعة الغذائية)؛</li> <li>- اعتماد نمط إدارة خاصة لتسيير وتشغيل وصيانة المناطق الصناعية، على أساس دفتر أعباء وتنازل أين تبقى الدولة تتحمل بعض الالتزامات (على سبيل المثال: ضمان المرافق مثل المياه والغاز)؛</li> <li>- تشجيع ظهور مهنة "المطور الصناعي" لاستكمال جهود الدولة في تنفيذ وإدارة المناطق الصناعية الحديثة والعملية؛</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جمع من عند المنخرطين العقبات الناجمة عن حالة المناطق الصناعية؛</li> <li>- تقديم مقترحات لتحسين تسيير المناطق الصناعية؛</li> <li>- حشد منخرطيها حول إجراءات محددة للتعاون فيها بهدف تحسين نطاق ونوعية الخدمات التي تقدمها المناطق الصناعية؛</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المشارك في تحسين الخدمات التي تقدمها المناطق الصناعية؛</li> </ul>	<p>الوصف</p>
وزارة الصناعة-الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الأول 2019	تاريخ التنفيذ

إعادة النظر في جهاز تسيير و منح العقار الصناعي	الإجراء 19
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بمصيلة حول الشكل التنظيمي لتوزيع العقار الصناعي؛</li> <li>- يعهد منح العقار الصناعي لمسيري المناطق الصناعية على أساس معايير محددة مسبقا.</li> <li>- زيادة العرض العمومي من حيث العقار الصناعي والاقتصادي والزراعي ووضعه يتمشى والسياسات الاقتصادية (مثل المناطق الجغرافية الموجهة للترقية وقطاعات النشاط للتشجيع، الخ)؛</li> <li>- خفض تكلفة الحصول على للعقار.</li> <li>- حجز نظام الامتيازات فقط لفترة وحيدة و المتمثلة في تنفيذ مشاريع استثمارية. عدا ذلك، تكريس مبدأ الملكية الكاملة.</li> <li>- تكوين "مقيمين عقارين" و/ أو توقيع اتفاقيات مع خبراء عقارين، مع تسقيف معدلات أسعارهم.</li> <li>- تبسيط الملف الإداري للتسوية العقارية؛</li> <li>- إنشاء فريق متخصص لتسوية العقار وبسرعة في كل الأحواض الصناعية؛</li> <li>- تقليل التأخير في الحصول على تراخيص التنقيب.</li> </ul>	الوصف
وزارة الصناعة والهيئات تحت الوصاية	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019	تاريخ التنفيذ

#### الهدف 7: مرافقة تطوير و تنافسية المؤسسة

#### الإشكالية:

- العرض الوطني من المنتجات والخدمات الموجهة للمستهلكين، لا يستجيب، أو لا يغطي إلا جزئيا من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، والباقي معظمها تأتي عن طريق الاستيراد.
- الأنشطة الصناعية القائمة لا تترجم وتواكب التغيرات الاقتصادية الدولية؛
- برامج الدعم الحالية ليست موجهة نحو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتطويرها، بل هي برامج ذات بعد إداري.
- إجراءات الاندماج فيها ليست دائما شفافة ومعلنة.
- الأجهزة الحالية ليس لها تأثير كبير على الإنتاج والشغل؛
- برامج الدعم الحالية ليست موجهة نحو القدرة التنافسية والتطوير؛
- المؤسسة تعاني من ضعف التحكم التكنولوجي وأيضا من تخلف من حيث الجودة والابتكار؛
- المؤسسة لا تتلقى دعما كبيرا في أنماط التسيير والتقنية والتكنولوجية.
- غياب و/أو عدم فاعلية المراكز التقنية؛
- التفاعل و التنسيق بين المؤسسة والجامعة ليس ديناميكي بما فيه الكفاية،
- ضعف معدل الاندماج الصناعي و نسيج من مؤسسات المناولة مبعثرة لا تغطي جميع التخصصات.

- الشبكة والقدرة الحالية للمناولة من الباطن ليست قادرة على استبدال العرض المستورد من قطع الغيار، والسلع الوسيطة، وتكاليف الصيانة، الخ .
- المؤسسات العمومية الكبرى الآمرة لا يقومون بدورهم "كمحفز" للمناولة.
- تكلفة استيراد المناولة باهظة؛

### الإجراءات:

تطوير أجهزة (برامج) دعم تنافسية المؤسسات	الإجراء 20
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم أثر أجهزة الدعم المختلفة لتأهيل المؤسسات (الممولة من خزينة الدولة أو في إطار التعاون)</li> <li>- تنصيب "لجنة" على مستوى الوزارة الأولى تكلف بالتنسيق ومتابعة أجهزة دعم القدرة التنافسية للمؤسسات.</li> <li>- إطلاق حملة إعلامية تستهدف المؤسسات عبر الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل لجمع احتياجاتهم من التأهيل.</li> <li>- إشراك المؤسسات من خلال الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل للمشاركة في تصميم سياسة تطوير تنافسية المؤسسات.</li> <li>- النظر في نقاط الضعف واحتياجات المؤسسات حين التفاوض في برامج التعاون؛</li> <li>- منح جزء من برامج الدعم للمؤسسات العمومية المحلية بما فيها تلك المتنازل عنها كليا أو جزئيا.</li> <li>- القيام بتقييم لكل البرامج، سواء كان وطنيا أو في إطار التعاون قبل إطلاق برامج أخرى.</li> <li>- تكوين الجهاز الفني المكلف بتسيير برامج دعم للمؤسسات</li> </ul> <p>المؤسسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الانخراط في مختلف برامج التأهيل والدعم لزيادة قدراتها وأدائها.</li> <li>- إلزام الموردين باحترام المعايير الدنيا للجودة (المعايير والممارسات المقبولة من قبل المهنة) للمنتجات والخدمات لتحسين نوعية المنتجات النهائية.</li> <li>- الاستثمار في تحسين جودة منتجاتها وخدماتها (مثل إدخال تكنولوجيات جديدة، وتحديث أدوات وأساليب الإنتاج، الخ)؛</li> <li>- دعم جهود تنمية فروع النشاطات مع المحافظة على مصالحهم.</li> </ul> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- لعب دور جهة الاتصال لمختلف برامج الدعم المختلفة في عملية تنفيذها؛</li> </ul>	<p>الوصف</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعميم الإرشاد حول برامج الدعم لفائدة أعضائها.</li> <li>- مساعدة أعضائها للاستفادة من برامج الدعم؛</li> <li>- تنظيم تبادل الخبرات</li> </ul>	
المشرف على التنفيذ	الوزارة الأولى-المؤسسات المسيرة لأجهزة الدعم-الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل-المؤسسات
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019

الإجراء 21	إنشاء وتطوير المركز التقنية المتخصصة
الوصف	الدولة: <ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء مراكز تقنية للقطاعات ذات الأولوية.</li> <li>- تموقع المراكز التقنية بالقرب من المناطق الصناعية الكبرى.</li> <li>- إعادة النظر في القانون الأساسي للمراكز التقنية لمشاركة مادية و غير مادية للمؤسسات.</li> <li>- جعل من مهام المراكز التقنية القائمة فعلية؛</li> <li>- توفير مخابر لفائدة المراكز تقنية وكذا المعدات المناسبة والموارد البشرية؛</li> <li>- تعزيز وظيفة البحث والتطوير للمراكز التقنية؛</li> <li>- إسداء المراكز التقنية وظيفة الإرشاد حول المعايير والتكوين؛</li> <li>- دمج المراكز التقنية في منطق الابتكار، ورقمنة ونشر التكنولوجيات الجديدة؛</li> </ul> الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل: <ul style="list-style-type: none"> <li>- إرشاد حول مهام المراكز التقنية لأعضائها وتشجيعهم على استخدام الخدمات التي يقدمونها.</li> </ul>
المشرف على التنفيذ	وزارة الصناعة
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019

الإجراء 22	الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وفروع النشاطات المستقبلية
الوصف	الدولة: <ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم التكوين في الشبكات الرقمية.</li> <li>- تشجيع، من خلال برنامج وطني خاص، الرقمنة وعلى نطاق واسع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛</li> <li>- دعم الصناعات الإنتاجية في مجال الطاقة (على سبيل المثال: توفير الطاقة، والطاقة المتجددة، والطاقة النظيفة، والكيمياء الخضراء ، الخ)؛</li> <li>- دمج فروع تكوينية وتخصصات جديدين (مثل مواد تكوينية جديدة، والتكنولوجيا الحيوية، الخ)؛</li> <li>- مرافقة المؤسسات في عملية مكننة مراكز التصنيع ذات التحكم الرقمي بواسطة الحاسوب ... لتحسين الإنتاجية والجودة؛</li> </ul> المؤسسات:

<p>- الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية الجديدة خاصة تلك المتعلقة بتحديث نظم إنتاجها (سلع أو خدمات)؛</p> <p>- الاستثمار في المؤسسات ذات المشاريع المطورة للقطاع الرقمي</p> <p>- إطلاق الأندية المسماة "ملائكة الأعمال" (business angels) لدعم المؤسسات الناشئة</p> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <p>- مرافقة ومساعدة أعضائها في نهجها الترقيمي و المسح الضوئي.</p>	
<p>وزارة الصناعة-وزارة التعليم العالي و البحث العلمي-وزارة التعليم- وزارة التكوين المهني-وزارة البريد و المواصلات والتكنولوجيات الرقمية</p>	المشرف على التنفيذ
<p>الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2020</p>	تاريخ التنفيذ

الإجراء 23	تفعيل العلاقة بين الجامعة ومراكز التكوين والمؤسسات
الوصف	<p>الدولة:</p> <p>- وضع إطار عملي لتعزيز البحث و التطوير وتوجه نحو احتياجات المؤسسة، بما في ذلك أتمتة ومكينة العمليات الصناعية؛</p> <p>- اعطاء مزيد من الاستقلالية لمراكز البحوث الجامعية لدعم احتياجات المؤسسات.</p> <p>- فتح فرع للمراكز الجامعية في المناطق الصناعية الكبرى.</p> <p>- توفير التمويل للمختبرات الجامعة من طرف المؤسسات.</p> <p>- تقديم المساعدات المادية وغير المادية للمؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير؛</p> <p>- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم العالي والبحث؛</p> <p>- ترقية برامج التكوين للمهن الفنية في القطاعات الإستراتيجية.</p> <p>الجامعات ومعاهد التكوين:</p> <p>- وضع البرامج البحثية لتلبية احتياجات فروع النشاط والمؤسسات.</p> <p>- تكييف المناهج الدراسية لاحتياجات الاقتصاد؛</p>
المشرف على التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2020

الإجراء 24	دعم تطوير المناولة الصناعية
الوصف	<p>الدولة:</p> <p>- تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي هي ضرورية وملحة للمناولة.</p> <p>- ضبط تخصصات مناولة الواجب تطويرها (المتواجدة) وتلك التي يمكن إنشائها (غير موجودة)؛</p> <p>- تقديم مساعدات محددة (عند الإنشاء) لحاملي المشاريع في ميدان المناولة؛</p> <p>- ملائمة النظام الضريبي لأنشطة المناولة الصناعية؛</p> <p>- السعي لاستفادة أنشطة المناولة الصناعية لولوج التكنولوجيات الجديدة؛</p>

<p>- تقديم مزايا ضريبية محددة للأمرين العموميين الذين يساهمون في هيكله النسيج المحلي للمناولة؛ - تعزيز بورصات المناولة.</p> <p>المؤسسات:</p> <p>- الانخراط في برامج تطوير المناولة المحلية</p>	
<p>وزارة الصناعة-وزارة المالية</p>	<p>المشرف على التنفيذ</p>
<p>الفصل الثالث 2017-الفصل الأول 2019</p>	<p>تاريخ التنفيذ</p>

تطوير جهاز تأطير التجارة الخارجية	الإجراء 25
<p>الدولة:</p> <p>- تعزيز التدابير المنصوص عليها في الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE وتوسيع نطاق تغطيته.</p> <p>- التكفل بصفة كاملة بحقوق المشاركة في المعارض والصالونات في الخارج.</p> <p>- تنظيم معارض للمنتجات الجزائرية في الخارج.</p> <p>- إشراك الممثلات الدبلوماسية في تعزيز المنتج الجزائرية في الخارج.</p> <p>- إنشاء مناطق حرة موجهة خصيصا لتطوير الأنشطة الموجهة نحو التصدير؛</p> <p>- مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في محادثات اتفاقيات التبادل الحر.</p> <p>- رفع إجبارية طلب الإعفاء الجمركي، و التي تهدف اليوم لتغطية الجانب الإحصائي فقط. حيث يمكن لهياكل أخرى توفيقها، بما في ذلك المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك CNIS دون إضافة خطوة إدارية إضافية للمتعامل الاقتصادي؛</p> <p>- إعطاء مزيد من الشفافية لنظام تراخيص الاستيراد.</p> <p>- السماح للمؤسسات التي ترغب بفتح ممثلات في الخارج:</p> <p>- تكوين موظفو الجمارك - بمنطق الدعم الاقتصادي وليس المراقبة القمعية.</p> <p>- تقليص وقت الجمركة، والذي يحسب بالأيام، وجعلها أقرب إلى متوسط المقبولة عالميا (بالساعات)؛</p> <p>- مراجعة طريقة تفتيش الأعوان في مناطق الموانئ والحدود من أجل نظام تعويضهم يتناسب عكسيا مع الوقت المنقضي من السلع؛</p> <p>- السماح بتطبيق بعض النظم الجمركية المأذون بها في قانون الجمارك، ولكن غالبا ما ترفض بسبب الجهل البسيط أو سوء الفهم.</p> <p>- جعل الإجراءات على مستوى الموانئ بين مختلف المتدخلين على مستوى الحدود غير مادية (مصالح الموانئ، مصالح مراقبة الجودة، وعملاء الشحن وغيرها)؛</p> <p>- مراجعة تنظيم الهياكل المتدخلة على مستوى الحدود والتي لا ينبغي أن تخضع، على سبيل المثال، للساعات الإدارية، والتي يمكن أن تحدث تأخيرات ضارة على التجارة الخارجية.</p> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p>	



<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع جهاز لليقظة حول التجارة الخارجية واقتراح الإجراءات التحسينية.</li> <li>- التدخل على مستوى الإدارات المعنية في حالة بروز مصاعب يتم التبليغ عنها من طرف أعضائها؛</li> <li>- تشجيع الأعضاء، الذين باستطاعتهم، تصدير منتجاتهم و/أو خدماتهم؛</li> </ul>	
وزارة التجارة-بنك الجزائر-الجمارك	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019	تاريخ التنفيذ

عصرنة نظام الصرف	الإجراء 26
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء سوق لأجل للعملة الصعبة لفائدة المؤسسات.</li> <li>- تكليف البنوك على تسيير العملة الصعبة الموجهة للتصدير خارج المحروقات وخارج موارد الجالية المغتربة؛</li> <li>- تكريس على أرض الواقع إمكانية تنصيب أعوان للصرف.</li> <li>- تحديد رزنامة (جدول زمني) محدد لتحويل كامل من رمز الدينار DZD على النحو المنصوص عليه في قانون النقد والقرض</li> </ul>	الوصف
بنك الجزائر	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019	تاريخ التنفيذ

الهدف 8: تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية (BEF) من أجل تقديم خدمات أفضل للمؤسسات.

الإشكالية:

- معدل تغطية البنوك غير كافي
- النظام المصرفي الحالي يركز على الأنشطة التجارية ولا يرافق بم فيه الكفاية احتياجات الأنشطة الإنتاجية.
- نقص تكوين موظفي البنك.
- شروط البنك ثقيلة (ارتفاع سعر الفائدة - سلم الأرباح غير معلن)؛
- نقص شفافية البنوك (النسبة المرجعية TR - إدارة الأقساط وغيرها من الفوائد الناشئة بعد مواعيد استحقاق القيمة)؛
- غياب وجود هيئات تنقيط المؤسسات من أجل تسيير أفضل لعملية التمويل؛
- عملية قرار منح القروض بطيئة.

الإجراءات:

الإجراء 27	رفع القدرات التمويلية للبنوك والمؤسسات المالية
الوصف	الدولة:
	<p>- السماح للبنوك، دون الحصول على موافقة مسبقة من بنك الجزائر، توسيع شبكة فروعها وتواجدها في المناطق من أجل أن تقترب أكثر للمؤسسات، وتشجيع المنافسة ودور الوساطة المالية، على سبيل المثال عتبة ثلاثة أضعاف على الشبكة على مدى 5 سنوات.</p> <p>- السماح وتسهيل الاستثمار لفائدة الجزائريين لإنشاء بنوك جديدة، أين يتواجد ممثل بنك الجزائر في مجلس الإدارة بمقعد من شأنه أن يسمح ضمان الامتثال للأحكام القانونية و اللوائح.</p> <p>- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار الناشئة لأول مرة و/أو ضامن التمويل من ممولين آخرين؛</p> <p>- عدم تجريم أفعال تسيير البنوك للمسؤولين وتقييم مديري البنوك العمومية على النتائج السنوية، وليس على وجهة القروض الممنوحة؛</p> <p>- توجيه البنوك في اتجاه إدارة المخاطر وليس تجنب المخاطر؛</p> <p>- توجيه تكوين إطارات البنوك نحو الكفاءة في تسيير المخاطر؛</p> <p>- تخفيف إجراءات القروض المشتركة للائتمان من أجل تقاسم أفضل للمخاطر.</p> <p>- رفع معدلات نسبة الودائع لمزيد من استقطاب مدخرات القدرات المتاحة؛</p> <p>- التخفيف من شروط و إجراءات الاستفادة من موارد الصندوق الوطني للاستثمار بواسطة رفع نسبة المشاركة ب 100 مليون دينار جزائري كحد أدنى،</p>

<p>- تشجيع إنشاء مؤسسات رأس المال المخاطرة الخاصة والعامة وطنية وإعفاؤها من الضرائب من دخلها.</p> <p>- اتخاذ إجراءات تحفيزية للجوء إلى مؤسسات رأس المال المخاطرة/ رأس مال الإستثمار.</p> <p>- السماح للبنوك بزيادة ناتج دخلها الصافي البنكي (PNB) من خلال تنويع عروضها مع منتجات جديدة (مثل منتجات التأمين)؛</p> <p>- فرض الحد الأدنى من الأجلين المتوسط والطويل المدى القابلة للتمويل من قبل البنك لتحفيز شبكة من الوكالات البنكية للعرض على المنافسة بنوك الاستثمار. وبذلك تتم عملية تنشيط الشبكات البنكية والتي من شأنها أن تجعلها أكثر نشاطا في دورها كوسيط.</p> <p>- اعتماد مخطط تكويني مكثف للعمال المكلفين بالعلاقات مع العملاء وتسيير المنتجات المالية؛</p> <p>- اللامركزية قرار منح القروض البنكية؛</p> <p>- وضع أداة لتنظيم معدلات نسبة العمولة البنكية المطبقة على المؤسسات.</p>	
وزارة الصناعة-وزارة المالية-بنك الجزائر	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الأول 2019	تاريخ التنفيذ

تفعيل بورصة الجزائر	الإجراء 28
الدولة:	الوصف
<p>- وضع حيز التنفيذ مخطط وبرنامج مرافقة للمؤسسات الراغبة للاكتتاب في البورصة.</p> <p>- إنشاء مدرسة البورصة، مع برامج تكوينية أولية ومستمرة تجاه الأطراف الفاعلية في بورصة.</p> <p>- تنظيم دورات تكوينية مع معهد حوكمة Hawkama للمؤسسات تمهيدا لدخول البورصة.</p> <p>- ضبط حوافر محددة لتحفيز المؤسسات للإدراج ضمن البورصة.</p> <p>- إدخال ضمن البورصة عدد كاف من المؤسسات العمومية في طور النمو؛</p> <p>- اشتراط في العمليات الكبرى للخصوصية انضمام المؤسسات التي تمت خصخصتها إلى البورصة.</p> <p>- تحسين النظام الحالي للتداول إلى مستويات متقاربة من المعايير الدولية؛</p> <p>- حفظ معاملة ضريبية محفزة للمتعاملين المنخرطين في البورصة.</p>	
وزارة المالية-وزارة الصناعة	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2018	تاريخ التنفيذ

الهدف 9: توسيع وتنويع العرض التمويلي الموجه للمؤسسات:

الإشكالية:

- نقص المنتجات المالية المعروضة، وخاصة منتجات تمويل أعلى الميزانية.

- إجراءات الحصول على التمويل مرهقة؛

- شروط الحصول على القروض صعبة المنال (الضمانات)؛

- عدم وجود تدابير خاصة للمؤسسات التي تحتاز مرحلة صعبة.

### الإجراءات:

تطوير عروض تمويلية أكثر ملائمة لاحتياجات المؤسسات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- المؤسسات ذات الحجم المتوسط-المؤسسات الكبرى)	الإجراء 29
<p>الدولة:</p> <p>- بلورة كل محفظة المنتجات البنكية على محور الاستغلال ومحور الاستثمار: التأجير التمويلي ورأس مال المخاطرة ...</p> <p>- التخفيف من شروط الضمانات المالية الحقيقية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمج ضمانات مالية في التشريعات البنكية التي تحد اللجوء إلى تعبئة الضمانات العقارية والشخصية.</p> <p>- السماح للمؤسسات العمومية لفتح حسابات لدي البنوك الخاصة</p> <p>- تطوير أدوات التمويل خاصة عند إنشاء أو توسيع المؤسسات مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- تأطير، أو تسقيف، أسعار الفائدة على القروض البنكية؛</p> <p>- جعل من مبدأ التمويل 70% - 30% أكثر مرونة لتمويل المشاريع الاستثمارية بما في ذلك تلك التي تعتبر ذات مردودية (ربحية) من قبل البنك.</p> <p>- دمج صناديق الضمان في مخطط التمويل للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.</p> <p>- توفير حوافز خاصة للمشاريع التي تقع ضمن السياسة القطاعية/الإقليمية المعتمدة (انظر أعلاه)؛</p> <p>- تفضيل القروض طويلة الأجل للمشاريع الاستثمارية ذات النضج البطيء.</p> <p>- تفضيل اللجوء إلى إنشاء قطب تمويلي للمشاريع الخاصة ذات الأهمية الكبرى.</p> <p>- إلزام البنوك لتقديم رد على كل ملف استثمار خلال فترة شهر واحد (01) بعد تقديمه للبنك واعتماد إجراءات شفافة من حيث معالجة الطعون؛</p>	الوصف
وزارة المالية-بنك الجزائر-البنوك التجارية	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2018	تاريخ التنفيذ

اعتماد إجراءات خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبة	الإجراء 30
<p>الدولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين نوعية تقييم المخاطر في عملية الفحص الأولي للملف من خلال تشكيل قاعدة بيانات ذات صلة بخصوص مردودية (ربحية) قطاع النشاط ونوعية المرقين (صاحب المشروع).</li> <li>- وضع شروط قبول للاستفادة من المعاملة الخاصة.</li> <li>- إعطاء الحرية للبنوك لتسيير هذه القضايا الصعبة وذلك بمهدف الحفاظ على أنشطتها؛</li> <li>- إعطاء الأولوية للملفات إعادة جدولة الديون وتوسيع فرق تحصيل الديون و متابعة الملفات الصعبة.</li> <li>- تسهيل عملية شراء القروض بين البنوك، وتوفير دعم مشروط لضمان صندوق خاص لدعم الأنشطة التي يقرر مرافقتها.</li> <li>- إتاحة الفرصة لإلغاء الفائدة و الرسوم البنكية للمؤسسات التي تتواجد في الصعوبة، مثلا ابتداء من ثالث أجل للدفع غير مدفوع.</li> <li>- إتاحة الفرصة لإعادة جدولة سداد القروض على مدى فترات تتراوح من عشرة إلى خمسة عشر سنة.</li> <li>- بالموازاة مع ذلك، إمكانية توفير تمويلات للاستغلال و/ أو للاستثمار.</li> <li>- منح التسبيقات التمويلية اللازمة لانجاز الصفقات العمومية، و بالمقابل توطين الصفقة عند الحصول عليها؛</li> </ul>	<p>الوصف</p>
وزارة المالية-بنك الجزائر-البنوك التجارية	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2018	تاريخ التنفيذ

#### المحور 4: النظام الضريبي

#### المهدف 10: تخفيض الضغط الضريبي والشبه الضريبي على المؤسسات

##### الإشكالية

- بسبب عدم القدرة في توسيع القاعدة الضريبية، فإن العبء الضريبي يتحمل فقط من قبل المشتركين فقط (المؤسسات والعمال فقط)؛
- النظام الضريبي لا يشجع على الاستثمار؛
- النظام الضريبي الحالي لا يفضل الشفافية؛
- النظام الضريبي الحالي معقد ويفتقر إلى المرونة؛
- النظام شبه جبائي لا يشجع على التشغيل؛

##### الإجراءات:

الاجراء 31	التخفيف من الضغط الضريبي على المؤسسات
الوصف	الدولة: - يتعلق بالضريبة على أرباح المؤسسات IBS و الرسم على الدخل العام IRG فيما يخص الأرباح الإسراع في سن نصوص تنفيذية متعلقة بالتدابير الضريبية الواردة في قوانين المالية. - التخصيص لفائدة المؤسسات أحكام جبائية مخففة في مجال الذمم على الأسهم و المخزونات الخ - رفع سقف رقم الأعمال للمؤسسات الخاضعة للضريبة الجزائرية الموحدة. - اعتماد خفض معدل الضريبة على القيمة المضافة TVA على المنتجات الأساسية؛ - اعتماد نسبة منخفضة على الرسم على الدخل العام IRG على الرواتب التي تدفعها المؤسسات. - خفض معدل الضريبة على أرباح المؤسسات IBS. - حذف الازدواج الضريبي فيما الموزعة. - خفض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها. - تخفيض الأعباء الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات.
المشرف على التنفيذ	وزارة المالية-وزارة العمل-المجلس الشعبي الوطني
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2018

الاجراء 32	توسيع القاعدة الضريبية
الوصف	الدولة: - القيام بحصيلة للعمليات الأخيرة للمطابقة الضريبية والشبه الضريبية والعفو الضريبي؛ - على ضوء نتائج هذه التقييمات تقترح تدابير للنجاح وتصحيح الإجراءات الغير عملية. - توسيع القاعدة الضريبية من خلال مرافقة إضفاء الطابع الرسمي على الأطراف الفاعلة الغير رسمية. - إزالة الرسم على النشاط المهني TAP بالنسبة لأنشطة التوزيع؛ - رفع سقف رقم أعمال المؤسسات الخاضعة للضريبة الجزائرية الموحدة. - تخفيض الأعباء الاجتماعية المفروضة على الرواتب المدفوعة من قبل أرباب العمل لأول مرة. - إعفاء الدفع بوسائل الكترونية من أجل محاربة القطاع غير رسمي وتفضيل مصرفية الاقتصاد؛
المشرف على التنفيذ	وزارة المالية-وزارة العمل-المجلس الشعبي الوطني
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الأول 2019

الهدف 11: تحسين العلاقات بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب.

#### الإشكالية

- النظام الضريبي الحالي معقد ويفتقر إلى المرونة؛
- الإجراءات الضريبية مرهقة ومكلفة وبطيئة.

- العلاقة بين إدارة الجباية ودافعي الضرائب متوترة وغير مواتية للحوار .
- المؤسسات تشكو من الظلم في إطار عمليات التحقق والرقابة الضريبية.

### الإجراءات:

الإجراء 33	تخفيف الإجراءات الضريبية
الوصف	الدولة: - تبسيط جميع الإجراءات الضريبية في مجال التصريحات ، والدفع، والطعن والاحتجاج والتقليل من وقت العمليات. - استبدال التعامل الورقي بإدخال الإعلام الآلي في جميع الإجراءات الضريبية (التصريحات، ومستخرج الضرائب ودفع الرسوم و...) - منح إمكانية لحيازة حسابات مرتبطة بالنسبة للمتعاملين الذين لهم مساهمة و نشاط على مستوى أنحاء الوطن؛ - توسيع استخدام التصريحات الضريبية عبر شبكة الإنترنت؛ - تعزيز الحوار بين المتعاملين وإدارة الضرائب في حالة النزاع - تبسيط إجراءات المراقبة الضريبية وتقصير الوقت اللازم لمعالجة الطلب؛
المشرف على التنفيذ	وزارة المالية
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019

الاجراء 34	تفضيل الحوار بين المتعاملين و إدارة الجباية في حالة النزاع
الوصف	الدولة: - تبسيط إجراءات الرقابة الضريبية. - ضمان نشر كبير لحقوق مستخدمى إدارة الجباية في إطار عمليات التحقيق والرقابة الضريبية؛ - تقصير استخدام وقت معالجة الطعون. - تأهيل الهياكل الضريبية والجمركية. - تكوين ورسكلة موظفي الضرائب والجمارك؛ - تخريج قضاة متخصصون في القضايا الضريبية.
المشرف على التنفيذ	وزارة المالية
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019

المحور 5: رأس المال البشري

الهدف 12: تعزيز مهارات الموارد البشرية

### الإشكالية

- لقد أصبحت مسألة اختصاص الموارد البشرية إشكالية رئيسية في المؤسسات.

- فقط 10% من الجامعيين من يلتحق بالتخصصات التقنية والتكنولوجية؛

- الجهود المبذولة في مجال التكوين المهني غير كافية.

### الإجراءات:

الإجراء 35	إشراك الجهاز التربوي في تحضير الموارد البشرية الكفئة
الوصف	الدولة: - توجيه التعليم نحو تعزيز "المهارات الناعمة" (soft skills). - إدخال مادة تدريسية حول روح المقاوالية. - تشجيع تعليم اللغات. - تقوية و تعميم تدريس التكنولوجيات الحديثة؛  الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل - عقد اتفاقيات مع هيئات التكوين من أجل تعليم أكاديمي وتكوين في "المهارات الناعمة".
المشرف على التنفيذ	وزارة التربية الوطنية
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2019

الإجراء 36	ترقية العرض التكويني (التعليم العالي-التكوين المهني)
الوصف	الدولة: - تشجع عمليات توأمة بين أفضل الجامعات الجزائرية وأفضل الجامعات في الخارج. - اعتماد حوافز لتكوين المؤسسات. - إشراك الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل في التكوين المتواصل لموظفي المؤسسات الأعضاء فيها. - اعتماد الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل كمراكز للتكوين حول المهن. - الحرص على ضمان لجعل فعالية مهمة التكوين الذي تقوم به المراكز التقنية المتخصصة؛ - اختيار عشرات المدارس الكبرى أو الجامعات ومرافقتهم من أجل إنشاء قطب للتميز في التخصصات التي سبق تحديدها. - إشراك، من خلال الحوافز والطاقت الوطنية في الخارج في إنشاء أقطاب التميز. - مطالبة المستثمرين الأجانب بالنسبة للمشاريع الكبرى، إنشاء مراكز للتكوين التقني وتنفيذ خطة للنقل المعرفي.  الجامعات ومؤسسات التكوين المهني - تحديث برامج لرسكلة وتطوير مهارات التدريس والتكوين المهني؛



<p>- إحصاء الإحتياجات من التكوين لفائدة المؤسسات، وخاصة تلك التي تنشط في القطاعات الاستراتيجية؛</p> <p>- بلورة وتقييم برامج التعليم العالي والتكوين المهني استنادا لنتائج الإحصاء.</p> <p>- إنشاء في جميع هياكل التعليم العالي والتكوين المهني قسم مكلف بالعلاقات مع المؤسسات.</p> <p>- تعميم تدريس تكنولوجيات المعلومات الجديدة.</p> <p>الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل:</p> <p>- تنظيم أنشطة التكوين في المهن لدعم المؤسسات التابعة لها في مسار التطوير؛</p> <p>المؤسسات</p> <p>- اعتماد وتنفيذ برنامج سنوي للتكوين المستمر؛</p> <p>- اعتماد وتنفيذ مخطط لتسيير المسار المهني.</p>	
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي-وزارة التعليم و التكوين المهنيين	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الثالث 2020	تاريخ التنفيذ

### الهدف 13: ترقية فرص العمل

#### الإشكالية

- ارتفاع معدل البطالة بين السكان من الشباب المنبثق عن نظام التعليم والتكوين؛
- المورد البشري غير مؤهل وغير عملي وبالتالي ضعف إمكانية التوظيف.
- ما يقرب من 90% من الشباب المكونين هم من فروع التكوين، بما في ذلك الجامعات، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل.
- تعقد وثقل الالتزامات التي تجب على المؤسسات أن تخضع لها في إطار علاقات العمل.
- تكلفة العمل عالية.

#### الإجراءات:

الإجراء 37	إدخال مرونة أكبر على الجهاز المنظم لعلاقات العمل والتشغيل
الوصف	الدولة:
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيف من الالتزامات المتعلقة بعقد العمل، مع الحفاظ على حقوق العمال.</li> <li>- إعادة النظر في القواعد التي تحكم الاتفاقات الجماعية.</li> <li>- إجراء تقييم مستقل لإنجازات الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM.</li> <li>- تحيين مهام الوكالة الوطنية للشغل ANEM على أساس نتائج التقييم.</li> <li>- إنشاء أداة لتحليل سوق العمل ونشر النتائج المنبثقة.</li> <li>- تعزيز حجم المساعدات الموجهة للتكوين المهني لفائدة المؤسسات.</li> <li>- إعادة النظر في تكوين القضاة بما يتناسب والتقاضى المحايد والمتخصص في النزاعات التي تنشأ بين العمال و المؤسسات.</li> </ul>

الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل - طبع دلائل حول بطاقات المهن.	
وزارة العمل	المشرف على التنفيذ
الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019	تاريخ التنفيذ

الإجراء 38	إدخال إجراءات تحفيزية للتخفيف من مبلغ التشغيل الدولة: - منح فترة الإعفاء الضريبي على الأجر (مثلا 02 سنوات الأولى من التوظيف)؛ - خفض تكلفة اشتراكات أرباب العمل بأقل من 20٪. - تقليل حجم الرسم على الدخل العام IRG التي يدفعها الموظف. - إعطاء الإختيار لمسيرى وإداريى المؤسسات الخاصة للانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعى للعمال الأجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعى لغير الأجراء CASNOS
المشرف على التنفيذ	وزارة العمل - وزارة المالية
تاريخ التنفيذ	الفصل الثالث 2017-الفصل الرابع 2019

#### جدول ملخص للمقترحات

الإجراءات	الهدف	المحور
1 هيكلة وتنظيم حوار اقتصادي واجتماعي شاملين	الهدف 1: وضع رؤية اقتصادية شاملة ومشاركة	المحور 1: الحكم الراشد ودور الدولة
2 تصميم نموذج للنمو تشاوري ومستدام وملائم للسياسات العمومية وفقا لذلك		
3 توحيد تفسير النصوص القانونية وتعميم عملية تنفيذها على مستوى ربوع الوطن		
4 تطوير جهاز وإجراءات العدالة		
5 إعادة النظر في طريقة تسيير غرف التجارة و الصناعة	الهدف 2: تفعيل دور الأطراف الفاعلة على مستوى البيئة المتوسطة اقتصاديا و تعزيز التنسيق بينها	
6 تعزيز التفاعل بين المؤسسة والهيكل المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي		
7 تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية وتعزيز قدراتها ومنظمات		

أرباب العمل			
إعداد خارطة لنسيج المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها	8	الهدف 3: وضع نظام للمعلومة الاقتصادية	
وضع مرصد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9		
إعادة النظر في النهج بخصوص الأنشطة الغير رسمية	10	الهدف 4: إعداد وضع حيز التنفيذ لخطة قصد إضفاء الطابع الرسمي الحقيقي للاقتصاد	
وضع سياسة لإدماج القطاع المنتج الغير الرسمي	11		
وضع سياسة لإدماج الأشخاص الذين ينشطون في القطاع الاقتصادي الرسمي	12		
تقوية التنافس الشريف ما بين المؤسسات	13		
جعل العلاقة بين الإدارة و الفاعلين الإقتصاديين أكثر مرونة	14	الهدف 5: تبسيط الإجراءات الإدارية للمؤسسات	المحور 2: تنافسية المؤسسات
تسريع وتيرة لامركزية الإدارة	15		
تحسين تدخل المجموعات المحلية والهيئات المنتخبة	16		
تبسيط إجراءات المشاركة في مناقصات الصفقات العمومية	17		
إعادة النظر في نمط تسيير وتوزيع المناطق الصناعية	18	الهدف 6: تعزيز فرص الحصول على العقار الصناعي وتحسين تسيير المناطق الصناعية	
إعادة النظر في جهاز تسيير و منح العقار الصناعي	19		
تطوير أجهزة دعم تنافسية المؤسسات	20	الهدف 7: مرافقة تنمية المؤسسات و تحسين قدرتها التنافسية	
أنشاء و تطوير المركز التقنية المتخصصة	21		
الإستثمار في التكنولوجيات الجديدة وفروع النشاط المستقبلية	22		
تفعيل العلاقة بين الجامعة ومراكز تكوين المؤسسات	23		
دعم تطوير المناولة الصناعية	24		
تطوير الجهاز المؤطر للتجارة الخارجية	25		
عصرنة نظام الصرف	26		
رفع القدرات التمويلية للبنوك والمؤسسات المالية	27	الهدف 8: تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات	المحور 3:

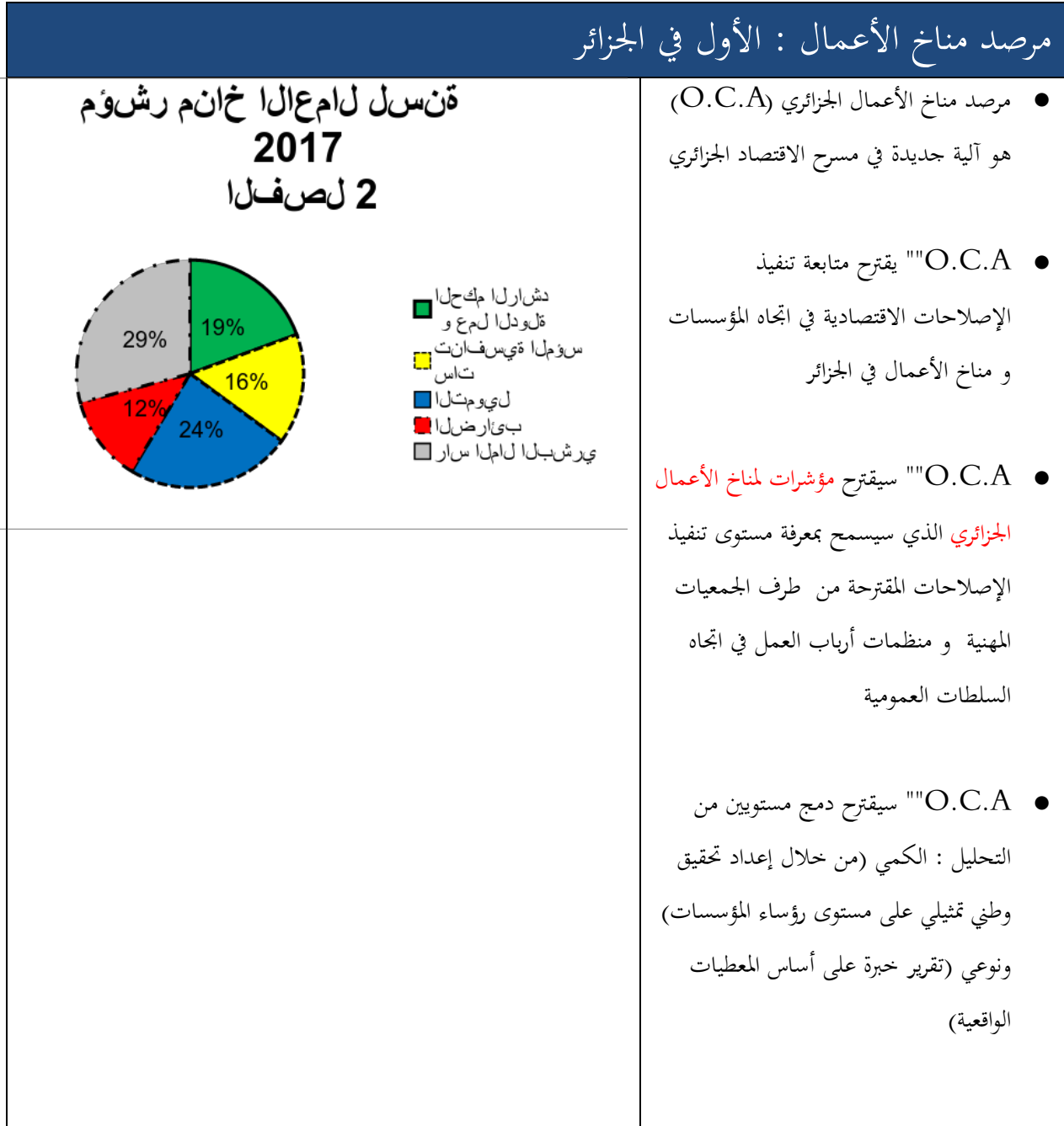
28	تفعيل بورصة الجزائر	المالية (BEF) لخدمة أفضل لصالح المؤسسات.	التمويل
29	تطوير عروض تمويلية أكثر ملائمة لاحتياجات المؤسسات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-المؤسسات ذات الحجم المتوسط-المؤسسات الكبرى)		
30	اعتماد إجراءات خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبة	الهدف 9: توسيع وتنويع عروض التمويل المقدمة للمؤسسات	
31	التخفيف من الضغط الضريبي على المؤسسات	الهدف 10: تخفيض الضغط الضريبي و الشبه الضريبي على المؤسسات	المحور 4: الجباية
32	توسيع القاعدة الضريبية		
33	تخفيف الإجراءات الضريبية		
34	تفضيل الحوار بين المتعاملين و إدارة الجباية في حالة النزاع	الهدف 11: تحسين العلاقات بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب.	
35	إشراك الجهاز التربوي في تحضير الموارد البشرية الكفئة	الهدف 12: تعزيز مهارات الموارد البشرية	المحور 5: رأس المال البشري
36	ترقية العرض التكويني (التعليم العالي-التكوين المهني)		
37	إدخال مرونة أكبر على الجهاز المنظم لعلاقات العمل والتشغيل	الهدف 13: ترقية فرص العمل	
38	إدخال إجراءات تحفيزية للتخفيف من مبلغ التشغيل		

### الجزء الثالث: مرصد متابعة برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة 2017 (PREE)

برنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة (PREE 2017)، هو عبارة عن مبادرة رائدة تطمح أن تكون فعالة وذات صلة،

وموضوعية، كأداة للمساعدة في اتخاذ القرار ورصد الإصلاحات والإجراءات التنفيذية التي تتخذها السلطات العمومية ومجتمع الأعمال. وبذلك سيتم إعطاء التمثيل الحقيقي لمناخ الأعمال في الجزائر كما ينظر إليه من طرف الفاعلين في هذا المناخ وكما هو مبادر به من طرف الجهات الفاعلة المشرعة والمنظمة له.

"مرصد مناخ الأعمال (OCA)"



## مرصد مناخ الأعمال : الهيكل

1 - الكمية

2- النوعية

التحقيق	الحوار و الملاحظة
قياس مدى استيعاب الإصلاحات الاقتصادية من طرف رؤساء المؤسسات  الاستطلاع على الانترنت عدم الاستطلاع على الانترنت	قياس التنفيذ الفعلي للإصلاحات الاقتصادية من طرف السلطات العمومية والأطراف الفاعلة الأخرى

الكمية

التحقيق
قياس مدى استيعاب الإصلاحات الاقتصادية من طرف رؤساء المؤسسات

-تحقيق على ضوء عينة تمثيلية للمؤسسات الجزائرية (قطاعات النشاط و حجم المؤسسات و المناطق)

\_ طريقة سبر الآراء: حصية.

-الاستطلاع على الهواء ( نصوص هاتفية قصيرة-الويب ) + التوزيع المباشر ( استطلاع متحصل عليه عن طريق الهاتف و

الفاكس)

- طريقتين للنشر :

- تحسيني في الوقت الحقيقي تعطى فقط التوجهات (محدودة فقط للذين أجابوا)

- تقرير فصلي ( أو بالأحرى سداسي في بدايته) على ضوء الشروط التمثيلية

- مقارنة ظرفية ( فصلية \_ سداسية \_ السنة الجارية و المنتهية ) للمؤشر الرئيسي

و مؤشرات كل محور تعطي التوجه للتطور أو التراجع

## النوعية

### الحوار و الملاحظة

#### قياس التنفيذ الفعلي

للإصلاحات الاقتصادية من

طرف السلطات العمومية و

الأطراف الفاعلة الأخرى

- تحقيق نوعي سنوي معد من طرف مستشار او مستشاري
- الهدف هو قياس مستوى تنفيذ مقترحات PREE
- استعمال نفس هيكل المسح في محاور خمسة (5) و 10 (أو %) مستوى التنقيط و هذا لتسهيل الفهم
- يقوم الخبراء بتحليل القوانين و النصوص التطبيقية أو لا و كل معلومة إضافية كفيلة بوضع حيز التنفيذ لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة 2017 (PREE))

- يعمل الخبراء مع الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل العضوة بالتعاون مع أرباب المؤسسات و فاعلين آخرين
- في النهاية يعدون تقرير آني يقيمون بالتقييم ( التنقيط ) بالاعتماد على معيارية مصادق عليها من طرف جميع الأطراف
- يستطيع الخبراء إثراء التقرير بواسطة ملاحظات و تقييمات طبقا للتطبيق مسح / الفجوة
- ( GAP/ SURVEY )

2017 جويلية

جانفي

2018

2018 جويلية

جانفي